

أثر جودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك في ضوء الدور المعدل
لمستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة حالة

**The Impact of Banking Policies Quality on the Bank's
Investment Performance in view of the Moderating Role of
Cash holding: A Case Study**

د. أحمد عبد الظاهر الورداني

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

[AHMED.Alwrdany@commerce.menofia.edu](mailto:AHMED.Alwrdany@commerce.menofia.edu.eg)

u.eg

د. إكرامي جمال السيد زهر

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة المنوفية

[ekramy.zahr@commerce.menofia.edu](mailto:ekramy.zahr@commerce.menofia.edu.eg)

u.eg

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر جودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك، وكذلك دراسة وتحليل دور الاحتفاظ بمستوى ملائم من النقدية في تعزيز التأثير الإيجابي لجودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك. وتحقيقا لهذا الهدف، تم إجراء دراسة حالة على أحد البنوك المصرية على مدار ١٢ فترة ربع سنوية تبدأ من الربع الرابع لعام ٢٠٢٠ حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٣. وقد ركز الباحثان على جودة سياسات الائتمان النقدي (الشخصي) والعقاري، وكذلك جودة ٥.٦ التحصيل النقدي (الشخصي) والعقاري، ومن أهم نتائج البحث أن جودة السياسات المصرفية (سياسات الائتمان والتحصيل) لها تأثير إيجابي على الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة حيث تراوحت القدرة التفسيرية لها بين ٧١٪ و ٩٠.١٪ حسب نوع السياسة المصرفية، كما تبين من النتائج أن مستوى الاحتفاظ بالنقدية يعزز من التأثير الإيجابي لجودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة حيث تراوحت القدرة التفسيرية لجودة السياسات المصرفية (سياسات الائتمان والتحصيل) في ظل الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية بين ٨٤.٤٪ و ٩٩.٨٪ حسب نوع السياسة المصرفية، أي أن مستوى الاحتفاظ بالنقدية

كان له دور في تحسين القدرة التفسيرية لجودة السياسات المصرفية بقيم تراوحت بين ٦.٨٪ و ١٥.٦٪ حسب نوع السياسة المصرفية.

الكلمات الدالة: جودة السياسات المصرفية، الأداء الاستثماري للبنك، مستوى الاحتفاظ بالنقدية.

Abstract

This research aims to study and analyze the impact of the quality of banking policies on the bank's investment performance, as well as to study and analyze the role of maintaining an appropriate level of cash in enhancing the positive impact of the quality of banking policies on the bank's investment performance. To achieve this goal, a case study was conducted on an Egyptian bank over 12 quarterly periods, starting from Q4 2020 to Q3 2023. The researchers focused on the quality of cash (personal) and real estate credit policies, as well as the quality of cash (personal) and real estate collection policies. One of the most important findings of the study is that the quality of banking policies (credit and collection policies) has a positive impact on the investment performance of the bank under study, with their explanatory power ranging between 71% and 90.1% depending on the type of banking policy. The results also showed that the level of cash retention enhances the positive impact of the quality of banking policies on the investment performance of the bank under study, as the explanatory power of the quality of banking policies (credit and collection policies) in light of the moderating role of the level of cash retention ranged between 84.4% and 99.8% depending on the type of banking policy. In other words, the level of cash retention played a role in improving the explanatory power of the quality of banking policies, with values ranging between 6.8% and 15.6% depending on the type of banking policy.

Keywords: *Banking Policies Quality, Bank's Investment Performance, Cash holding*

١. مقدمة ومشكلة البحث

تستمد المؤسسات قيمتها إلى حد كبير من قدرتها على توليد استثمارات تحقق قيمه مضافة للمؤسسة والمجتمع سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، لذا يعتبر كفاءة الأداء الاستثماري

على مستوى المؤسسة أحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مدى استدامة المؤسسات خاصة في ظل بعض المحددات والمقومات مثل صراعات الوكالة، وقيود التمويل، وغيرهما من العوامل التي قد تؤثر في تحديد حجم الاستثمار الأمثل ومن ثم تؤثر في مؤشرات الحكم على مدى كفاءة أداء المؤسسة الاستثماري (Singh & Hess, 2017).

وفي مجال القطاع المصرفي يلعب التباطؤ في النمو الاقتصادي وما يصاحبه من تباطؤ في الطلب على الاستثمار أو الإنفاق الرأسمالي سواء على مستوى الدولة أو على المستوى العالمي دوراً كبيراً في تجنب البنوك للتوسع في الاستثمارات خاصة ذات المخاطر المرتفعة وتفضيل العمل المصرفي الانكماشى بشكل كبير، وهذا ما يدفع البنوك إلى تفضيل الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة النقدية والتي وصلت إلى ما يقرب من ٣٩٪ من حجم الديون مقارنة بالحد الذي تحدده الجهات التنظيمية لها وهو ٢٥٪. وحتى البنوك التجارية القوية تفضل العمل المصرفي الانكماشى كمحاولة للحد من مخاطر الائتمان مع زيادة الربحية. ويكون البديل في هذه الحالة الاستثمار المفرط في الأوراق المالية الحكومية، بشكل يتجاوز بكثير المتطلبات القانونية، مما يعتبره البعض تبيداً لرأس المال المعرفي المصرفي نتيجة للاستثمار المفرط المستمر في الأوراق المالية الحكومية كبديل للاستثمار في مجال الإقراض لتمويل القطاع التجاري (Mohan, 2003).

وتلجأ البنوك إلى زيادة حيازتها للأوراق المالية الحكومية أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني كأداة دفاعية لمواجهة الصدمات والأحداث السلبية سواء كانت سياسية أو اقتصادية والتي قد تؤدي إلى تخلف بعض العملاء عن سداد القروض للبنوك بسبب فقدان الدخل أو ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم غلاء المعيشة، لذا تتراجع البنوك عن التوسع في نشاطها الإقراضي وتوجيه هذه المبالغ إلى الأوراق المالية الحكومية. ومن ناحية أخرى فإن فترات الصدمات والأحداث السلبية يصاحبها ارتفاع في المخاطر المالية نتيجة ظروف عدم التأكد وعدم الاستقرار الاقتصادي وهذا ما قد يدفع البنوك إلى تجنب تمويل المشروعات المختلفة وتفضيل توجيه هذه الاستثمارات إلى زيادة نسب الاحتياطي القانوني ويظهر هذا الأثر بشكل أكبر في البنوك الحكومية مقارنة بالبنوك الخاصة والأجنبية (Ghosh et al., 2022).

وهذا ما دفع بعض البنوك المركزية لاحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي على المدى القصير من خلال تبني إجراءات تيسير غير مسبقة على مستوى السياسة النقدية، إلى

جانب الدعم المالي الهائل الذي قدمته الحكومات على نطاق عالمي. وعلى الرغم من تفاقم الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول التي كانت تعاني من مواطن ضعف مزمنة منذ ما قبل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، إلا أن السياسات الاستثنائية المتبعة ساهمت في تحقيق الاستقرار في الأسواق، وتعزيز ثقة المستثمرين، والحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد العالمي، مما أسهم في تجنب تباطؤ النشاط الاقتصادي والحد من تدهور الأسواق المالية (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢).

ومما سبق نجد أن الاحتفاظ بالنقدية يعد البديل الأقرب عند عدم تفضيل التوسع في الاستثمار المؤسسي خاصة في البنوك، وإن كان الاحتفاظ بالنقدية في البنوك يتضمن مستويين يمثل المستوى الأول في المستوى الاجباري والذي يمثل الحد الأدنى من الاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك الاحتفاظ به في ضوء متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتعليمات معظم البنوك المركزية في العالم، أما المستوى الثاني للاحتفاظ بالنقدية فيتمثل في المستوى الاختياري الذي يرغب البنك في الاحتفاظ به بخلاف المستوى الاختياري ويعد تحديد هذا المستوى من أهم القرارات المالية المؤثرة في استمرارية واستدامة البنوك (غالي، ٢٠٢٢). وعلى الرغم من أن الاحتفاظ بالنقدية الزائدة يعد من أهم الإجراءات الاحترازية سواء كانت إجراءات احترازية لمواجهة الاحداث غير المتوقعة في المستقبل التي قد تكون في صورة سداد التزامات مفاجئة أو مواجهة الضوائق المالية خاصة خلال فترات الأزمات، أو إجراءات احترازية لاغتنام فرص استثمارية محتملة تتطلب سرعة توفير تمويل مناسب (Kuang et al, 2024). إلا أن الاحتفاظ الزائد بالنقدية قد يؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي للبنوك، واحتمالات الاستمرارية والبقاء في السوق، ومستوى الدخل والاستثمارات الحالية، وكل هذا يؤثر سلباً على قيمة البنك (Trinh et al, 2021). لذلك تعتبر المؤسسات خاصة البنوك التي تتمتع بقدرة عالية من المرونة في تحديد وتغيير الحجم المناسب والملائم للاحتفاظ بالنقدية من المؤسسات الأكثر تأقلاً مع الظروف الاقتصادية المحيطة وبالتالي من المؤسسات التي تمتلك قدرة عالية على الاستمرارية والاستدامة ومن ثم أكثر جاذبية للاستثمار والمستثمرين (Zhang et al, 2024).

وبشكل عام تتوقف عملية المفاضلة بين الاحتفاظ بالنقدية والاستثمار المؤسسي على قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة في ضوء الموازنة بين الربحية الحالية والاستدامة

المستقبلية (شلبي، ٢٠٢٤)، وهذا يتوقف في البنوك بشكل خاص على قدرة البنك على تطويع سياساته وخططه بالشكل الذي يضمن مستوى من الجودة التي تمكنه من إتاحة الوفورات المالية اللازمة لضخ استثمارات لتعظيم قيمته ودعم استمراريته، فضلاً عن الحد من المخاطر المصرفية، وحسن استغلال وإدارة موارده، وذلك في ظل التغيرات الاقتصادية والتحديات المستقبلية، وغيرها من العوامل الخارجية المؤثرة على عملية اتخاذ القرار (Mertzanis et al, 2024). لذلك تعتبر الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية والعالمية بمثابة حجر الزاوية الأساسي في العلاقة بين الأطراف الثالثة المتمثلة في مستوى الاحتفاظ بالنقدية، وطبيعة الأداء الاستثماري، وجودة الخطط والسياسات المستخدمة. بالشكل الذي يضمن تبني سياسات وخطط تتمتع بالجودة المطلوبة لتحقيق تدفقات نقدية موجب ثم الموازنة بين عدم الإفراط في الاحتفاظ بالنقدية، وضخ قدر مناسب الاستثمارات التي تعود بالنفع على البنوك.

وفي ضوء ذلك نجد على المستوى العالمي يوجد شعور كبير بالقلق لدى مختلف فئات المستثمرين خاصة المستثمرين في القطاع المصرفي نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية بداية من تدني معدلات التضخم وأسعار الفائدة خلال الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ بالشكل الذي أدى إلى فائض مالي غير مسبوق سواء في الفترات السابقة أو اللاحقة (Naiki & Ogane, 2024). ثم تغير الوضع بشكل كبير إلى ارتفاع هائل في مستويات التضخم وأسعار الفائدة الصادرة عن البنوك المركزية عقب أجواء عدم اليقين الاقتصادي والسياسي وذلك بعد جائحة كوفيد ١٩، ومع بداية الحرب الروسية والأوكرانية، وكذلك العدوان الإسرائيلي على أرض فلسطين، وصاحب ذلك إخفاق بنك سيليكون فالي (*Silicon Valley Bank*) وغيره من مؤسسات الإقراض الأمريكية في مطلع عام ٢٠٢٣، كمان أن صندوق النقد الدولي أكد في بداية فبراير ٢٠٢٥ على أن ما يقرب من ٣٪ من بنوك الاقتصادات المتقدمة، و٦٪ من بنوك الاقتصادات الصاعدة عرضة لتداعيات ارتفاع أسعار الفائدة ونفس ظروف بنفس القدر الذي تعرض لها بنك سيليكون فالي في بداية سقوطه (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٥).

وعلى المستوى المحلي شهد معدل التضخم في مصر ارتفاعاً ملحوظاً آخر عامين حيث وصل هذا المعدل إلى ٣٤.٩٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٢١.٢٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وذلك لعدة أسباب منها: استمرار صدمات العرض، استمرار المعدلات العالمية للتضخم عند

مستويات أعلى من المستهدفة، والانكماش في حجم الاستثمارات المحلية مع ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية عن متوسطه التاريخي، مما ترتب عليه تباطؤ معدل نمو النشاط الاقتصادي في مصر، ونقص مواردها من العملات الأجنبية، وكل هذا تطلب من البنك المركزي المصري تبني حزمة من السياسات والإجراءات الإصلاحية التي من شأنها تعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الأزمات والصدمات والتطورات الأخيرة في أسعار الصرف. حيث التزم البنك المركزي المصري بالاستمرار على سياسة الانكماش أو سياسة التقييد النقدي من خلال رفع أسعار عوائد الودائع والقروض والمعاملات المصرفية لامتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي وتثبيت التوقعات التضخمية. كما تبني سياسة تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمشروعات الصغيرة مع استبعاد هذه القيم من بسط نسبة الاحتياطي إذا كانت هذه القروض والتسهيلات ممنوحة بنسبة عائد ٥٪ وبالجنيه المصري (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣/٢٠٢٤).

ونظرا لأهمية الاستثمار المؤسسي وارتباطه سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسات المصرفية المتبناة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، فقد تزايد اهتمام الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة بالأداء الاستثماري سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات المالية وغير المالية، كما ركزت بعض الدراسات السابقة (Li et al, 2023) على كيفية تأثير بعض العوامل على السلوك الاستثماري للمؤسسات المالية مثل البنوك.

ومع ذلك، لاحظ الباحثان وجود قصور معرفي حول العلاقة بين جودة السياسات المصرفية والأداء الاستثماري للبنوك ومدى تأثير هذه العلاقة باحتفاظ البنك بمستوى ملائم من النقدية. حيث لاحظا عدم تداول مصطلح جودة السياسات المصرفية في الدراسات السابقة رغم أهميته في ظل التحديات والأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، كما لاحظا اهتمامًا متزايدًا من جانب العديد من الدراسات بالأداء الاستثماري للمؤسسات وعلاقته ببعض المتغيرات مثل: البيانات الضخمة (Wang et al, 2024)، الفراغ القيادي (Cheng et al, 2024)، الصراعات الثنائية (Xiong et al, 2024)، توافر القروض والمزاد العلني عبر الإنترنت (Ye et al, 2024)، العلاقات السياسية وعدم اليقين للسياسة التجارية (Yin et al, 2024)، عدم اليقين الاقتصادي (Zhang et al, 2024)، والاحتكار المصرفي والسياسة النقدية

(Altermatt & Wang, 2024) ومع ذلك، لم تقدم الدراسات السابقة دليلاً تطبيقياً عن طبيعة العلاقة بين جودة السياسات المصرفية والأداء الاستثماري للمؤسسات المصرفية ومدى تأثير هذه العلاقة بمستوى الاحتفاظ بالنقدية بالرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تواجهها البنوك محلياً وعالمياً في الآونة الأخيرة. وهذا ما يحاول البحث الحالي تقديمه. حيث يتوقع الباحثان أن جودة السياسات المصرفية بالبنوك لها آثار كبيرة على قرارات البنك المختلفة، بما في ذلك قراراته الاستثمارية ومن ثم أدائه الاستثماري، وأن قدرة البنك على الاحتفاظ بالمستوى المثالي من النقدية سوف يكون له تأثير جوهري على هذه العلاقة.

لذا يحاول هذا البحث استكشاف أثر جودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك، وكذلك استكشاف الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في هذه العلاقة من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين:

- ما مدى تأثير جودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك؟
- إلى أي مدى يؤثر مستوى الاحتفاظ بالنقدية في العلاقة بين جودة السياسات المصرفية والأداء الاستثماري للبنك؟

٢. هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مدى قدرة البنك محل الدراسة على تحسين مستوى جودة السياسات المصرفية بالشكل الذي يساهم في تعزيز التأثير الإيجابي على الأداء الاستثماري للبنك، كما يهدف إلى دراسة وتحليل أثر الاحتفاظ بمستوى ملائم من النقدية على العلاقة بين جودة السياسات المصرفية والأداء الاستثماري للبنك.

٣. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته العلمية من خلال كونه من أوائل البحوث المحاسبية المصرية التي تسلط الضوء على مصطلح جودة السياسات المصرفية، ويدرس علاقته بالأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة ويحاول استكشاف الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في هذه العلاقة. كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال تقديم إرشادات عملية لمتخذي القرارات بالبنك محل الدراسة لتحسين سياساته من أجل تعزيز أدائه الاستثماري، ومن ثم تعزيز نموه واستقراره وقدرته التنافسية، حيث يركز البحث على فترة زمنية ذات طابع خاص على مستوى البيئة الاقتصادية المصرية بصفة

عامة وعلى مستوى بيئة الأعمال المصرفية المصرية بصفة خاصة، حيث شهدت الفترة محل الدراسة حالة من الصراعات والتوترات السياسية والاقتصادية بسبب جائحة كوفيد ١٩، حرب روسيا وأوكرانيا، والعدوان الصهيوني على أرض فلسطين، بالإضافة إلى التوترات على الحدود الجنوبية والغربية لمصر، مما أدى إلى عدم استقرار في معدلات التضخم وأسعار الفائدة وتغيير مستمر في السياسات المصرفية. كما تساهم نتائج البحث في زيادة وعي إدارة البنك والمستثمرين بأهمية الاحتفاظ بمستوى مناسب من النقدية بشكل اختياري وأثرها على العلاقة بين جودة السياسات المصرفية والأداء الاستثماري.

٤. نطاق البحث

يركز البحث على دراسة أثر جودة كل من السياسات الائتمانية (سياسات منح وتنفيذ الائتمان النقدي والعقاري) وسياسات التحصيل النقدي والعقاري التي يتبناها البنك محل الدراسة دون غيرهم من السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك في ظل الاحتفاظ بالنقدية وذلك خلال الفترة من الربع الرابع من عام ٢٠٢١ حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، ويرجع اختيار هذه السياسات دون غيرها من السياسات إلى أن منح الائتمان وما يرتبط به من عمليات أحد العوامل الرئيسية التي تعرض إيرادات ورأس مال البنك لمعظم المخاطر المصرفية.

٥. التعريف بمتغيرات البحث

٥.١. جودة السياسات المصرفية

تتعرض البنوك بصفة عامة إلى أنواع مختلفة من المخاطر تؤثر سلبياً على إيراداتهم أو رأسماليهم، أهمها: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر السعر، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الامتثال، المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. وقد تتعرض البنوك التي لها معاملات خارجية للمخاطر القطرية Risk Country ومخاطر التحويل Risk Transfer، ويعتبر منح الائتمان أحد الأسباب الرئيسية التي تعرض إيرادات البنك ورأسماليه إلى كل هذه الأنواع من المخاطر (الكراسنة، ٢٠١٣). لذا يتعين على كل بنك تبني سياسات مصرفية تضمن له الحماية من هذه المخاطر حفاظاً على إيراداته ورأسماليه.

وتُعرف السياسات المصرفية بأنها "مجموعة الإرشادات والممارسات والإجراءات التي تتبناها البنوك لإدارة عملياتها اليومية. وتشمل هذه السياسات: إدارة المخاطر، إدارة السيولة، إدارة

الائتمان، إرشادات الاستثمار، وأطر الحوكمة ". وتتقسم السياسات المصرفية إلى سياسات على المستوى الجزئي وأخرى على المستوى الكلي، وتشير السياسة المصرفية على المستوى الجزئي إلى اللوائح التي تحكم عمليات البنوك داخل وخارج الميزانية العمومية والتي تؤثر على أقساط التأمين والضمانات، وتشير السياسة المصرفية على المستوى الكلي إلى الأدوات المطبقة على النظام المالي بأكمله (le et al, 2021).

وعلى سبيل المثال تعتبر سياسة الائتمان الدليل الاسترشادي الذي يوجه من خلاله إدارة البنك أنشطة الإقراض، وتتضمن هذه السياسة عادة: معايير وفسفة الائتمان لدى البنك، الإطار الذي من خلاله يتم تحقيق أهداف البنك في ضوء الاستراتيجية المرسومة، معايير مكونات محفظة القروض، صلاحية منح الائتمان، حدود حجم القروض والالتزامات، والحدود الجغرافية للقروض وتوزيعاتها، ضمانات الائتمان، إرشادات تسعير القروض وتحصيل الديون وخدماتها، وقرارات الإقراض الفردية والإقراض العادل وإدارة الامتثال ، وتختلف سياسات الائتمان من بنك لآخر فلا يوجد نموذج موحد لهذه السياسة (الكراسنة، ٢٠١٣).

ويعتقد الباحثان أن السياسات المصرفية لا بد أن تتسم بعدة خصائص للحكم عليها بالجودة في ظل التغيرات الاقتصادية والتحديات المستقبلية مثل الوضوح وسهولة الفهم؛ التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمخاطر المفاجئة؛ الاتساق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك؛ الالتزام بالقوانين واللوائح، وهذا يتطلب من البنك تبنى سياسات واضحة لتقييم وإدارة مخاطر الائتمان والسيولة مثل وضع حدود للإقراض وتطبيق نظم لتصنيف العملاء، وتطبيق مبادئ الحوكمة مثل تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة لضمان اتخاذ قرارات رشيدة. كما يتطلب تبنى سياسات لتطوير المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة، مثل الخدمات المصرفية الرقمية، لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة.

ويمكن تعريف جودة السياسات المصرفية بأنها "قدرة البنك على تطويع سياساته بشكل مناسب مع مستجدات بيئة الأعمال لتحقيق أهدافه المختلفة وتعظيم قيمته". حيث تعكس جودة السياسات المصرفية فعالية القواعد والنظم التي تحكم إدارة الأصول والمخاطر المصرفية، وتحقق التوازن بين الربحية والاستدامة. وعلى الرغم من عدم شيوع مصطلح جودة السياسات المصرفية في الدراسات العربية بشكل عام والدراسات المصرية بشكل خاص إلا أنه مصطلح أصبح يتطلب جوهر في ظل تطورات بيئة الأعمال المصرية على الساحة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة،

والتي تتطلب من متخذي القرارات ليس فقط ضمان وجود سياسات مصرفية تواكب هذه التغيرات، بل أيضاً ضمان مستوى مناسب لجودة هذه السياسات بالشكل الذي يضمن تحقيق أهدافها والاستفادة منها في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وإتاحة وفورات مالية تمكن البنك من ضخها كاستثمارات لتعظيم قيمته ودعم استمراريته، فضلاً عن الحد من المخاطر المصرفية، وحسن استغلال وإدارة موارد البنك.

٥.٢. الأداء الاستثماري للبنك

يعكس الأداء الاستثماري نجاح أي مؤسسة، ويمثل أحد المحركات الحاسمة للنمو الاقتصادي (Xu & Guo, 2023)، كما يعتبر أحد محددات القدرة التنافسية للمؤسسة، ومدى قدرتها على الاستقرار والاستمرار وتحسين الأداء العام. لذا اهتمت بعض الدراسات بالكشف عن العوامل المؤثرة على الأداء الاستثماري المؤسسي (Baker et al. 2016). ويعتقد الباحثان أن جودة السياسات المصرفية التي تتبناها البنوك يمثل أحد العوامل الجوهرية المؤثرة على أدائها الاستثماري لأن تبنى البنك سياسات مصرفية جيدة تسمح للبنك بزيادة حجم الإقراض وتنوع منتجاته الائتمانية، وزيادة معدلات التحصيل من عمليات الائتمان، والتوسع في شراء نظم وأصول جديدة.

وتعتبر مقاييس الأداء الاستثماري المؤسسي مهمة للمستثمرين للتمييز بين البدائل الاستثمارية المختلفة ومعظمها ينطوي على مستويات مختلفة من العوائد والمخاطر (Wang et al, 2024; Cheng et al, 2024; Ma et al, 2024). وعلى سبيل المثال يقاس الأداء الاستثماري المؤسسي بوجه عام بالقيمة الاستثمارية على مستوى المؤسسة، ويتم حسابها على أساس الفرق بين المدفوعات النقدية للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل وبين المتحصلات النقدية من بيع هذه الأصول، مقسوماً على إجمالي الأصول (Cheng, et al., 2024; Wang, et al., 2024; Xiong, et al., 2024). بينما يعتمد البعض الآخر على قياس الأداء الاستثماري على صافي الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل والأصول المالية مقسوماً على إجمالي الأصول (Ye, et al., 2024; Yin, et al., 2024; Zhang, et al., 2024).

٥.٣ . الاحتفاظ بالنقدية

تعرف النقدية بأنها الأصول المالية الأكثر سيولة (Demir, 2009). وتستخدم بعض المؤسسات قيمتها من حجم النقدية المحتفظ بها، وخصوصاً عندما تواجه قيود التمويل من مصادر خارجية (Denis & Sibikov, 2010). فالمؤسسة التي تتمتع بفرص نمو أقوى، وقيود تمويلية أكبر تميل إلى الاحتفاظ بمستويات أعلى من الاحتياطيات النقدية (Trinh et al., 2021). وهناك دوافع متعددة للاحتفاظ بالنقدية (الخطيب وآخرون، ٢٠٢٢). منها تسهيل العمليات التشغيلية، تقليل مخاطر ضياع فرص الاستثمار في المشاريع المربحة بسبب نقص التمويل، ضمان الاستقرار المالي أثناء الاضطرابات الخارجية غير المتوقعة (Jensen, 1986) فضلاً عن الدوافع الاحترازية (Myers & Faulkender & Wang, 2006; Almeida et al., 2004) ودوافع الوكالة (Grubert, 1998; Foley et al., 1984; Jensen, 1986) والدوافع الضريبية (Majluf, 1984; Jensen, 1986). كما أن الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من النقدية مفيد لتجنب الإفلاس (Bates et al., 2009)، والضعف التنافسي (Haushalter et al., 2007)، ومشاكل نقص الاستثمار (Harford et al., 2014).

يُعتبر الاحتياطي النقدي أحد الدعائم الرئيسية التي تعتمد عليها البنوك للتعامل مع حالات عدم اليقين المالي والاقتصادي، والاستفادة من الفرص الاستثمارية. كما تشكل النقدية المحتفظ بها جزءاً كبيراً من أصول المؤسسات المالية كالبنوك نظراً للطبيعة الخاصة التي تميز هذه المؤسسات مقارنة مع غيرهم من المؤسسات.

ونظراً لأهمية الاحتفاظ بالنقدية وإدارة السيولة في البنوك بصفة عامة قامت لجنة بازل (بازل III) بإصدار تعليمات رقابية لإدارة مخاطر السيولة، وفي عام ٢٠١٦ قرر البنك المركزي المصري الالتزام بهذه التعليمات والتي تضمن التزام البنك بكل من المتطلبات الكمية والنوعية لإدارة مخاطر السيولة حيث تضمن المتطلبات الكمية: الالتزام بنسب السيولة (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر)، بينما تضمنت المتطلبات النوعية صياغة استراتيجية وسياسة عامة تضمن الاحتفاظ بمستويات ملائمة من السيولة الإضافية والتحقق من مصادر تمويل متوقعة، تطبيق أسلوب ملائم لرهن الأصول وكيفية إدارتها وتصنيفها، اعتماد مجلس إدارة البنك للمستويات المقبولة لمخاطر السيولة، الإدارة اليومية للسيولة، القدرة على تنويع مصادر التمويل، وضع خطة طوارئ تمويلية لمواجهة أزمات السيولة، وضع نظم قياس مخاطر السيولة وإجراءات وسياسات

إدارتها، إجراء اختبارات تحمل دورية لتقييم القدرة على مواجهة أزمات السيولة، والاستعانة بمجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر لمخاطر السيولة (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦).

٦. الإطار النظري للبحث وصياغة الفروض¹

٦.١. جودة السياسات المصرفية والأداء الاستثماري للبنك

أكدت دراسة (Wang et al., 2024) على أن قيمة المؤسسات عمومًا تُستمد من أدائها الاستثماري إلى حد كبير، لأنه يعكس أنشطة الإنتاج وإدارة الموارد اللازمة لتحقيق الأرباح المستقبلية، وبالتالي من الضروري تسليط الضوء على الأداء الاستثماري، وتحسين قرارات الاستثمار على مستوى المؤسسة. وفي ضوء الممارسات المصرفية الدولية يشمل الاستثمار بالمفهوم الواسع الإنفاق المطلوب لتوسيع القاعدة الإنتاجية للدولة، وجعلها أكثر إنتاجية. كما يشمل أيضًا رأس المال المادي ورأس المال البشري، فضلاً عن الإنفاق الذي يحل محل متطلبات الاستثمار المستقبلية بشكل مباشر، مثل الإنفاق على تحسين العمليات والصيانة (OPSVP, 2017).

ويعتقد الباحثان أن تبني البنوك سياسات مصرفية جيدة تواكب الظروف والتحديات غير المتوقعة سوف تشجع البنوك على الاستثمار بشكل مباشر، وتقلل الضغوط عليها للحفاظ على احتياطات نقدية كبيرة يمكن استثمارها بشكل أكثر مرونة واستراتيجية. ففي أوقات التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل سيولة البنوك التجارية، وتتحفض قدرتها على الإقراض، والعكس صحيح.

وقد أجريت أيضًا بعض الدراسات حول أثار تبني سياسات التيسير الكمي على المستوى الجزئي، وهي سياسات يتبناها البنوك لزيادة المعروض النقدي، وبالتالي تعتبر سياسة معززة للاستثمار في الإقراض والائتمان عمومًا، منها دراسة (Kandrac & Schlusche, 2021) والتي توصلت إلى أن البنوك زادت من مستوى تحمل المخاطر خلال فترة التيسير الكمي حيث لاحظت زيادة في معدل نمو أنواع معينة من القروض عالية المخاطر. وتوصلت دراسة (Maggio et al.,)

¹ اعتمد الباحثان على اختبار الفروض الإحصائية على الرغم من تبني منهجية دراسة الحالة لأن دراسة الحالة تتمثل في أحد البنوك المصرية والتي تخضع جميعها لنفس المعالجات المحاسبية وتعليمات البنك المركزي المصري ومن ثم يمكن تعميم نتائج هذه الفروض على باقي البنوك المصرية.

(2020) إلى حدوث زيادة كبيرة في أنشطة إعادة التمويل خلال فترة التيسير الكمي عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة نسبيًا. إلا أن دراسة كل من (أبو العيون، ٢٠٢٤; Acharya et al., 2019) أشارت إلى أن سلوك الإقراض غير الفعال من قبل البنوك المركزية خلال فترة برنامج السياسة النقدية غير التقليدي لا تدعم الاقتصاد الحقيقي وبالتالي لا تدعم النمو الاقتصادي. أما دراسة (Yang et al., 2017) فقد أشارت إلى أن تشديد السياسة النقدية يقلل من الاستثمار المؤسسي.

ونظرًا لأهمية السياسات المصرفية وعلى الأخص السياسات الائتمانية فقد وضع البنك المركزي المصري بعض الضوابط والقواعد التي يتعين على البنوك التجارية الالتزام بها عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية في جميع مراحل الائتمان وهم ثلاث مراحل: مرحلة منح الائتمان، مرحلة تجديد الائتمان أو الزيادة، ومرحلة الإذن والسماح بالصرف (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٥). كما يحرص كل بنك من البنوك التجارية على إصدار تعليماته لضمان تحصيل القروض الممنوحة وغيرهم من التسهيلات الائتمانية في تواريخ استحقاقها كآلية من آليات إدارة المخاطر الائتمانية.

وفي ضوء ما سبق يسعى الباحثان إلى اختبار الفرض الأول التالي:

الفرض الرئيس الأول: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك"، واختبار هذا الفرض سوف يتم على مستوى السياسات الائتمانية، وعلى مستوى سياسات التحصيل، وعلى مستوى كلاهما معاً، لذلك تم تقسيم هذا الفرض إلى ثلاث فروض فرعية:

- **الفرض الفرعي الأول:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك"
- **الفرض الفرعي الثاني:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"
- **الفرض الفرعي الثالث:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة سياسات الائتمان وسياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"

٦.٢. الدور المعدل للاحتفاظ بالنقدية في العلاقة بين جودة السياسة المصرفية والأداء الاستثماري للبنك

يُعتبر مستوى الاحتفاظ بالنقدية أحد العوامل المؤثرة في كفاءة الاستثمار المؤسسي (Yang et al., 2017). حيث تتأثر استثمارات المؤسسات في المستقبل بمستوى احتفاظها بالنقدية وعلى الأخص المؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل غير الذاتية كالبنوك (Sasaki & Suzuki, 2019). لذا يرى (Jiang & Wu, 2022) أن أهم دوافع الاحتفاظ بالنقدية: تغطية الخسائر التشغيلية المحتملة وتمويل الاستثمارات، وقد تبدو مستويات الاحتفاظ بالنقدية لدى المؤسسة متشابهة في ظل هذين الدافعين؛ ومع ذلك، فإن ديناميكيات إدارة النقدية لدى المؤسسة قد تختلف بشكل كبير اعتمادًا على أي من الدافعين هو السائد. كما أن المؤسسات التي تحتفظ بمستويات عالية بغرض الاستثمار تعدل النقدية بشكل أسرع من المؤسسات التي تحتفظ بمستويات منخفضة بغرض الاستثمار.

تستخدم المؤسسات عموماً احتياطاتها النقدية للتكيف مع الظروف المتغيرة أو اغتنام الفرص من خلال تطوير منتجات أو خدمات مستدامة، فالمؤسسات التي تتبنى ممارسات الاستدامة على سبيل المثال مجبرة على الاستثمار في ابتكارات الاستدامة والقيام بإعادة الهيكلة التنظيمية لتظل قادرة على المنافسة في ضوء التغيرات في تفضيلات السوق. وبالتالي من المرجح أن تخصص هذه المؤسسات جزءاً من احتياطاتها النقدية لتنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية، والأنشطة البيئية (Cheung, 2016). كما تُزيد المؤسسات من احتياطاتها واحتفاظها بالنقدية لأغراض التكيف مع التغيرات التنظيمية وتقلبات السوق والتحويلات التشغيلية مثل تقلبات الأسعار في المواد الخام، والاضطرابات في سلاسل التوريد حيث يمثل الاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية وسيلة الدفاع ضد الصدمات الخارجية المادية بشكل كبير (Dimitropoulos et al., 2020; Hoque et al., 2022; Mertzanis et al., 2024).

أيضاً تُزيد المؤسسات من احتفاظها بالنقدية لأغراض اغتنام الفرص الاستثمارية، والاستفادة من الحوافز الحكومية، والمشاركة في عمليات الاندماج الاستراتيجية، وتمويل البحوث والتطوير للمنتجات والخدمات لضمان استدامة المؤسسات (Mertzanis et al., 2024)، والاستجابة للأضرار المحتملة وضمان تشغيل العمليات بسرعة وفعالية (Ramirez & Altay, 2011).

ويرى (عبد المطلب، وآخرون، ٢٠٢٣) أن الاحتفاظ بالنقدية يعزز قدرة المؤسسة على تنفيذ سياساتها الاستثمارية، لأن عدم احتفاظ المؤسسة بمستوى ملائم من النقدية قد يترتب عليه التضحية بمشاريع مربحة أو اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية باهظة التكلفة.

وتعتبر زيادة الاحتياطات النقدية استراتيجية وقائية تتبناها المؤسسة للتعامل مع ظروف عدم التأكد (Gounopoulos & Zhang, 2024). إلا أن وجود برامج دعم حكومية يمكن أن يقلل بشكل كبير من الضغوط المالية، مما يمكن المؤسسات من تقليل ضرورة الاحتفاظ باحتياطات نقدية كبيرة حيث توفر هذه البرامج صمام أمان يساعد المؤسسات على التعامل مع الاضطرابات المستقبلية وظروف عدم التأكد. ويمنح المؤسسات فرصة اغتنام فوائض النقدية غير المحتفظ بها لزيادة الاستثمار في تقنيات وأصول جديدة أكثر كفاءة، وتعزيزات يمكن من خلالها تحسين القدرة على الصمود والاستمرارية، مثل تطوير البنية التحتية، التأمين الشامل، وقدرة الاستجابة للطوارئ بشكل أفضل (Hoekstra, 2014 ; Zhang et al., 2024).

وعلى مستوى البنوك فإن احتفاظها باحتياطات نقدية كبيرة، يعزز قدرتها على الاستفادة من هذا القدر من النقدية لاغتنام فرص استثمارية مربحة في المستقبل دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية. وبالتالي تتجنب البنوك تكاليف المعاملات المفرطة على إصدارات الديون و/أو الأسهم وتقليل تكاليف عدم تماثل المعلومات المرتبطة بإصدارات الأسهم (Ahrends et al., 2018)، ويؤكد (Sasakia & Suzuki, 2019) على أن الاحتفاظ بالنقدية يخفف من حدة النقص في استثمارات البنوك. كما يؤكد كل من (Fernandes et al, 2021; غالي، ٢٠٢٢) على أن إدارة البنك عليها أن تسعى للوصول إلى المستوى الأمثل للاحتفاظ بالنقدية، لتجنب الآثار السلبية المترتبة على ارتفاع تكاليف الانحراف عن هذا المستوى، أو لتجنب فقدان فرص الاستثمار المربحة الناتجة عن النقص في النقدية المتاحة. وتوصل (Fernandes et al, 2021) إلى أن الاحتفاظ بمستويات أقل من النقدية يؤثر سلبًا على ربحية البنك لأنه يفقد الفرصة أمام البنك في استثمار القدر من النقدية غير المحتفظ بها في الإقراض للغير، وبالتالي فقدان العائد على الإقراض كأحد البنود الرئيسية لإيرادات البنك. حيث يرى (Fujitani et al, 2023) أنه من غير المرجح أن يكون ارتفاع مستوى الاحتفاظ بالنقدية مدفوعًا بتأثيرات انخفاض فرص الاستثمار.

وعلى العكس مما سبق فقد أشار (Trinh et al, 2021) إلى أن خبراء السوق غالباً ما يقيموا بشكل سلبي الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من النقدية بالبنوك، استناداً إلى أن الاحتياطات النقدية هي أحد أسباب صراعات الوكالة داخل البنوك. ولكن هذا التقييم السلبي للاحتفاظ الزائد من النقدية يتضاءل إذا قامت البنوك بتوظيف مدراء خارجيين لهم نشاط ملحوظ في السوق، حيث ينعكس هذا الإجراء على زيادة ثقة المستثمرين في قرارات مجلس الإدارة، وخصوصاً المتعلقة بالوصول السريع إلى الموارد المتاحة بالسوق، وفرص الاستثمار المربحة المعقولة، والاستخدامات الفعالة للتدفق النقدي الحر الزائد. كما توصلت نفس الدراسة إلى أن الاحتفاظ الزائد بالنقدية يرتبط بشكل كبير بانخفاض كل من: الاستقرار المالي للبنوك، احتمالات الاستمرارية والبقاء في السوق، والاستثمارات الصافية.

وقد تكون الحاجة إلى الاحتفاظ بمزيد من النقدية لتلبية المتطلبات التنظيمية أعلى أيضاً خلال فترة الأزمات. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تتخفف التكاليف الهامشية للاحتفاظ بالنقدية مع ندرة فرص الاستثمار أثناء الأزمة، وخاصة بعد تعديل المخاطر (Kuang et al, 2024).

وقد اعتاد المستثمرون عقب الأزمة المالية العالمية على درجة تقلب منخفضة في أسعار الفائدة ساهمت في تيسير الأوضاع المالية ودعم النمو الاقتصادي (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢). كما ارتفع مستوى الاحتياطي النقدي بالبنوك في الأسواق الناشئة عن معدلاته الطبيعية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية الطارئة للسيولة (Fernandes et al, 2021)، وأصبح المستوى المثالي للاحتفاظ بالنقدية أداة فعالة في أوقات الأزمات، وظروف عدم التأكد، و الصدمات المصرفية، وتخفيض احتمالات التعرض لمخاطر التشغيل الطارئة، لأن انخفاض النقدية المحتفظ بها بمستوى أقل من المستوى المثالي، قد يترتب عليه عدم استغلال الفرص الاستثمارية المربحة، كما أن ارتفاع ذلك المستوى عن المستوى المثالي قد يترتب عليه تفاقم مشكلة الوكالة من خلال تحقيق مصالح شخصية لمدراء البنوك (غالي، ٢٠٢٢). لذا غالباً ما يُنظر إلى المؤسسة ذات المستوى الملائم للاحتفاظ بالنقدية على أنها أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين (Zhang et al, 2024; Dkhili, 2023).

وفي الأسواق الناشئة تم تشديد السياسات بعد وصول التضخم أعلى مستوياته، والتي فاقت التوقعات، وازدادت الضغوط على العملات خلال السنوات الأخيرة الماضية، كما ازدادت الأوضاع المالية العالمية سوءاً في عام ٢٠٢٢ بسبب تصاعد أجواء عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، ولا

سيما بعد تفشي جائحة كوفيد ١٩، والحرب الروسية الأوكرانية، وكل هذه العوامل والأحداث أدت إلى تراجع المستثمرون بشكل ملحوظ عن تحمل المخاطر وارتفعت أهم مؤشرات المخاطر النظامية مثل ارتفاع تكاليف الاقتراض بالدولار، مع تصاعد مخاطر زيادة حالات التوقف عن السداد، والتقلب الشديد في أسعار الفائدة وأسعار بعض أنواع الأصول، الأمر الذي ترتب عليه خسائر فادحة في أصول الأسواق الصاعدة وتصفية مراكز بعض صناديق الأصول المشفرة (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢)، وبالطبع ازدادت الأوضاع الاقتصادية والسياسية سوءا في منطقة الشرق الأوسط بعد العدوان الصهيوني على أرض فلسطين والمناطق المجاورة، وحدة الصراعات الداخلية في السودان، وليبيا. لذا تتبنى البنوك المركزية سياسات مصرفية من شأنها مكافحة المستويات المرتفعة من التضخم، وتحقيق الاستقرار المالي العالمي.

وتعتمد حساسية الاستثمار المؤسسي للتغير في السياسة النقدية على قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها، واعتمادها على مصادر التمويل الداخلية (Yang et al, 2017). فقد أشارت دراسة (Huang et al., 2012) إلى أن السياسات النقدية الموجهة نحو الكمية والقائمة على الأسعار في الصين لها تأثيرات غير متجانسة على سلوك الاستثماري للمؤسسات، وأن المؤسسات ذات السيولة الأعلى والمخزون الأقل ونسب الأصول إلى الخصوم المنخفضة أقل حساسية لتشدد السياسة النقدية. كما تتخفف حساسية المؤسسات كبيرة الحجم بالسياسات النقدية الموجهة نحو الكمية، ولكنها تكون أكثر حساسية للسياسات النقدية القائمة على الأسعار.

كما أن القيود المالية، وتقلبات العرض الائتماني من شأنها أن تؤثر على السلوك الاستثماري للمؤسسة. حيث يترتب على التقلبات والصدمات التي تطرأ على العروض الائتمانية، والمصادر التمويلية تأثيراً سلبياً على الاستثمار المؤسسي وخصوصاً إذا كانت المؤسسة تفتقر إلى المرونة المالية الكافية لتمويل فرصها الاستثمارية المربحة، وتزيد حدة هذا التأثير السلبي بشكل خاص في المؤسسات المعتمدة بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجي. لذا فإن الاحتفاظ بالنقدية من جانب المؤسسات يهدف إلى حماية نفسها من التقلبات السلبية في التدفقات النقدية (Opler et al, 1999)، ومخاطر النقص المحتمل في استثماراتها (Almeida et al., 2004).

وبالنسبة للبنوك يلجأ صناع السياسات المصرفية إلى تبني سياسة نقدية مشددة عندما تستثمر الشركات بشكل مفرط ويرتفع معدل التضخم. وفي هذه الحالة تقوم البنوك بزيادة

الاحتياطات النقدية، مما يؤدي إلى انخفاض مضاعف النقود وأزمة الائتمان. وبالتالي تقلل البنوك من المعروض الائتماني (Morck et al., 2013)، ويحصر النشاط الاستثماري للبنوك في الأنشطة غير الائتمانية. وقد أشارت دراسة (Yang et al., 2017) إلى أن تشديد السياسة النقدية يقلل من الاستثمار المؤسسي في حين يخفف الاحتفاظ بالنقدية من هذه الآثار السلبية، وأن الدور المخفف للنقدية مهم بشكل خاص لكل من المؤسسات المقيدة مالياً، المؤسسات غير المملوكة للدولة، والمؤسسات العاملة في سوق مالية أقل تطوراً.

وبناءً على ما سبق يعتقد الباحثان أن اتخاذ البنوك سياسات مصرفية ذات مستوى جودة ملائم للظروف والتحديات غير المتوقعة سوف تشجع البنوك على الاستثمار بشكل مباشر، كما أن احتفاظ البنوك باحتياطات نقدية مناسبة يمكنها من الاستثمار بشكل أكثر مرونة واستراتيجية. وبالتالي من المتوقع أن يعزز مستوى الاحتفاظ بالنقدية التأثير الإيجابي لجودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك، فالاحتفاظ بمستويات كافية من النقدية في ظل وجود سياسات مصرفية جيدة وخصوصاً سياسات الائتمان والتحصيل سوف يساعد على رفع مستوى الأداء الاستثماري للبنك، تعزيز قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية، اتخاذ قرارات استثمارية أكثر حكمة، سرعة الاستجابة للفرص المتاحة في السوق مع الاستثمار في الفرص المجزية والأقل مخاطرة، توصيل إشارات إيجابية للسوق والمستثمرين حول كفاءة وقدرة البنك على إدارة الأزمات المالية.

وفى ضوء ما سبق يسعى الباحثان تحقيقاً لأهداف البحث إلى اختبار الفرض التالي:

الفرض الرئيسي الثاني: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في العلاقة بين جودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك"، واختبار هذا الفرض سوف يتم على مستوى السياسات الائتمانية، وعلى مستوى سياسات التحصيل، وعلى مستوى كلاهما معاً، لذلك تم تقسيم هذا الفرض إلى ثلاث فروض فرعية:

- **الفرض الفرعي الرابع:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك"
- **الفرض الفرعي الخامس:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في العلاقة بين جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"

▪ **الفرض الفرعي السادس:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في العلاقة بين جودة سياسات الائتمان وسياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"

٧. دراسة الحالة:

٧.١. البنك محل الدراسة^٢:

يعتبر البنك محل الدراسة أحد البنوك المصرية التي شهد تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة. وقد تأسس عام ١٩٢٠ بغرض تأسيس فكر الادخار الوطني وتوجيه المدخرات الوطنية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بذلك أصبح أول بنك مصري يؤسسه ويمتلكه المصريون ١٠٠٪ بالكامل. وقام البنك منذ تأسيسه بإنشاء العديد من المؤسسات في مختلف المجالات، بما في ذلك المنسوجات، والتأمين، والنقل، والطيران، ووسائل الترفيه وصناعة السينما، كما واصل دعمه للأنشطة المصرفية والاستثمارية الأخرى بمعدل ثابت، ويمتلك البنك حاليًا نسبة كبيرة من الأسهم في ١٥٧ شركة في مجالات: التمويل والسياحة والإسكان والزراعة والغذاء، بالإضافة إلى شركات أخرى في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما قام البنك بإنشاء العديد من الصناديق الاستثمارية الكبرى كجزء من سياسة المحفظة الاستثمارية المتنوعة، بالإضافة إلى أنه حصل على جوائز عدة في مجال إدارة النقدية والسيولة من مجلة جلوبال فاينانس "Global Finance" العالمية؛ ففي العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ حصل على جائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد في أفريقيا والشرق الأوسط" وجائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد في الشرق الأوسط" على مدار كل من ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما حصل البنك على جائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في منطقة الشرق الأوسط في أعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، وكذلك جائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في إفريقيا والشرق الأوسط" في عام ٢٠١٩. هذا وقد مُنح البنك شهادة المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الالكترونية (PCI DSS) بأحدث إصدارتها ٣.٢.١، نظراً لكونه أحد البنوك الرائدة في المنطقة وباعتباره من أوائل البنوك التي تلتزم بتطبيق معايير تأمين بيانات بطاقات الدفع الالكترونية في مصر وشمال أفريقيا، والجدير بالذكر أن البنك محل الدراسة يسعى دائماً إلى تلبية احتياجات

^٢ الموقع الرسمي للبنك محل الدراسة

عملائه من خلال توسيع قاعدة الخدمات المصرفية التي يحصل عليها العملاء عن طريق استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية، ويمتلك البنك واحدة من أكبر شبكات الصراف الآلي في مصر والتي تغطي جميع أنحاء الجمهورية. ويمتلك البنك أكثر من ٢٠.٠٠٠ موظف يخدمون قاعدة عملاء واسعة تحتوي على أكثر من 17 مليون عميل في مصر، بإجمالي رأسمال مدفوع يصل إلى 50 مليار جنيه. كما يمتلك البنك حوالي 850 فرعاً متصلة إلكترونياً ومنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية لتوفير أسهل وأفضل الخدمات إلى العملاء، بالإضافة إلى خمسة فروع في دولة الإمارات وفرعاً في فرنسا، بالإضافة إلى فروع البنوك التابعة في كل من لبنان وألمانيا، وأيضاً مكاتب تمثيل في كل من الصين وروسيا وكوريا الجنوبية وإيطاليا، هذا بالإضافة إلى شبكة من المراسلين التابعين للبنك في جميع أنحاء العالم.

٢.٧. مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال القوائم والتقارير المالية الربع سنوية المنشورة خلال الفترة من الربع الرابع ٢٠٢٠ حتى الربع الثالث ٢٠٢٣، كما اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة على التقارير الداخلية الخاصة والتي تتمثل في تقارير مراجعة جودة المحفظة الائتمانية (Portfolio Quality Review)، وتقارير أداء المحفظة مقارنة مع النسب المعيارية (Portfolio Performance versus Benchmarks)، وتقارير القرارات الائتمانية (Credit Decisions)، وتقارير أداء اختبار الائتمان (Credit Test) وPerformance)، وسجل التغييرات في السياسات (Retail Policy Changes)، وتم تجميع البيانات الخاصة بمحفظة الأفراد أو القروض الممنوحة للأفراد وتسمى بقروض التجزئة (Retail Loans)، والتي تتضمن ثلاث محافظ فرعية الأولى تختص بالائتمان النقدي أو القروض النقدية وتسمى بالقروض الشخصية (Personal Loans)، بينما تختص الثانية بالائتمان العقاري أو القروض العقارية (Mortgage Finance)، وتختص الثالثة ببطاقات الائتمان المتعلقة بالمشتريات الآجلة (Credit Cards)، واقتصرت الدراسة على الائتمان النقدي والائتمان العقاري لعدم توافر بيانات كاملة عن بطاقات الائتمان الآجلة.

٧.٣. متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

٧.٣.١. المتغير التابع (Y): الأداء الاستثماري

يتمثل المتغير التابع في الأداء الاستثماري للبنك، ويتم قياسه عن طريق النمو في مستوى استثمارات البنك في الفترة اللاحقة (t+1) عن الفترة الحالية (t)، وتم الاعتماد على طريقتين لقياس الأداء الاستثماري للبنك وهما:

- الطريقة الأولى: المستخدمة في التحليلات الأساسية، وتم التعبير عن الأداء الاستثماري للبنك من خلال المعادلة التالية (Ye, et al., 2024; Yin, et al., 2024; Zhang, et al., 2024):

$$\text{الأداء الاستثماري} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل والأصول المالية للبنك}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- الطريقة الثانية: المستخدمة في التحليلات الإضافية لمقارنة مدى ثبات ودقة النتائج ومن ثم متأنية المقياس المستخدمة في التعبير عن المتغيرات، وتم التعبير عن مستوى استثمارات البنك بالإنفاق الاستثماري خلال المعادلة التالية (Cheng, et al., 2024; Wang, et al., 2024; Xiong, et al., 2024):

$$\text{الأداء الاستثماري للبنك} = \frac{\text{الانفاق الاستثماري على الأصول الثابتة والأصول المالية}}{\text{متوسط إجمالي الأصول الثابتة}}$$

٧.٣.٢. المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في متغيرين يشير الأول إلى جودة السياسات الائتمانية، بينما يشير الثاني إلى جودة سياسات التحصيل، ويتم التعبير عنها طبقاً للتعليمات الصادرة عن إدارة التحصيل المركزية وإدارة مخاطر التجزئة المصرفية للبنك محل الدراسة، والتي تستخدم في مقارنة أداء مختلف المحافظ الائتمانية بالنسب المعيارية الموضوعية من قبل إدارة البنك في ضوء تعليمات البنك المركزي.

- ٧.٣.٢.١. جودة السياسات الائتمانية (X_1): يتم التعبير عنها من خلال متغيرين يتمثل الأول في جودة سياسات منح الائتمان، والثاني في جودة سياسات تنفيذ الائتمان:

٧.٣.٢.٢. جودة سياسات التحصيل (X_2): يتم التعبير عنها من خلال متغيرين يتمثل الأول

في معدل تأخير التحصيل، والثاني في معدل الديون المعدومة:

٧.٣.٢.٢.١. جودة سياسات عملية التحصيل (X_{21}): تم الاعتماد على معدل تأخير

تحصيل الائتمان ويتم التعبير عنه من خلال قسمة المتأخرات على قيمة الائتمان

المستحقة، ويتم قياس هذه النسبة على مستوى كل محفظة كما يلي:

• **جودة سياسة تحصيل الائتمان النقدي (X_{211}):** يعكس معدل تأخير التحصيل في

محفظة الائتمان الشخصي أو النقدي، ويتم تقديره من خلال خصم معدل تأخير

التحصيل داخل المحفظة من النسبة المعيارية المقبولة داخل المحفظة والتي تمثل

١.٢٥% فأقل.

• **جودة سياسة تحصيل الائتمان العقاري (X_{212}):** يعكس معدل تأخير التحصيل في

محفظة الائتمان العقاري، ويتم تقديره من خلال خصم معدل تأخير التحصيل داخل

المحفظة من النسبة المعيارية المقبولة داخل المحفظة والتي تمثل ٤% فأقل.

٧.٣.٢.٢.٢. معدل الديون المعدومة (X_{22}): يتم التعبير عنه من خلال قسمة الديون

المعدومة على قيمة الائتمان المستحق، ويتم قياس هذه النسبة على مستوى كل

محفظة كما يلي:

• **معدل الديون المعدومة في الائتمان النقدي (X_{221}):** يعكس معدل الديون المعدومة

في محفظة الائتمان الشخصي أو النقدي.

• **معدل الديون المعدومة في الائتمان العقاري (X_{222}):** يعكس معدل الديون المعدومة

في محفظة الائتمان العقاري.

٧.٣.٣. المتغير المعدل: مستوى الاحتفاظ بالنقدية (Cash Holding)

وتم التعبير عن هذا المتغير من خلال المعادلة التالية (So & Zhang, 2022;

Herdhayinta, et al., 2023; Chang, et al., 2024; Chen, et al., 2024; Damle &

(Sinha, 2024; Ullah, et al., 2024;

$$\text{مستوى الاحتفاظ بالنقدية} = \frac{\text{النقدية وما في حكمها في الفترة الحالية}}{\text{إجمالي الأصول - الأصول النقدية}}$$

٧.٣.٤. المتغيرات الحاكمة:

تتمثل المتغيرات الحاكمة في متغيرين يشير الأول إلى جودة توظيف القروض، بينما يشير الثاني إلى مستوى التدفق النقدي للأصول:

٧.٣.٤.١. **جودة توظيف القروض (Z_1):** يعتبر واحد من أهم المؤشرات المستخدمة في قراءة وتحليل الاداء في القطاع المصرفي، حيث يمكن من خلاله قياس مدى نجاح إدارة البنوك في توظيف الودائع الموجودة لديها بالشكل المناسب، كما أنه مؤشر هام لمدى قدرة البنوك على التوسع ومن ثم تعظيم أرباحه، ويتم تقديره من خلال نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (Dia & Vanhooose, 2019; Boda & Zimková, 2021).

٧.٣.٤.٢. **مستوى التدفق النقدي للأصول (Z_2):** يعكس مدى قدرة الأصول على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ويتم تقديره من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الأصول (Nguyen, et al., 2022; Jiang, et al., 2024; Kiraci & Vasigh, 2024; Wu & Chang, 2024; Xue, et al., 2024).

٧.٣.٤.٣. **التغير في مستوى التضخم (Z_3):** يعكس مدى تأثير التغير في الظروف الاقتصادية المحيطة معبر عنها بالتغير في المستوى العام للأسعار على الأداء الاستثماري للبنك، ويتم التعبير عنه بمتوسط التغير الربع سنوي في معدلات التضخم المنشورة من الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء والبنك المركزي.

ويمكن تلخيص طرق قياس متغيرات الدراسة في الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)
قياس متغيرات الدراسة

الرمز	اسم المتغير	طريقة القياس	المصدر
Y	الأداء الاستثماري للبنك	النمو في مستوى استثمارات البنك في الفترة اللاحقة (t+1) عن الفترة الحالية (t)، وتم التعبير عن مستوى استثمارات البنك من خلال طريقتين: الأولى: صافي الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل والأصول المالية ÷ إجمالي الأصول الثانية: الانفاق الاستثماري على الأصول الثابتة والأصول المالية ÷ متوسط إجمالي الأصول	Ye, et al., 2024; Yin, et al., 2024; Zhang, et al., 2024; Cheng, et al., 2024; Wang, et al., 2024; Xiong, et al., 2024
X _{III}	جودة سياسة منح الائتمان النقدي	متغير وهمي في ضوء نسبة الموافقات على منح الائتمان النقدي، حيث يأخذ قيمة (٢) إذا كانت النسبة $\geq 50\%$ فأكثر، ويأخذ قيمة (١) إذا كانت النسبة أقل من 50% وأكبر من أو تساوي 40% ، ويأخذ قيمة (٠) إذا كانت النسبة أقل من 40% .	التعليمات الصادرة عن إدارة التحصيل المركزية وإدارة مخاطر التجزئة المصرفية للبنك محل الدراسة
X _{III2}	جودة سياسة منح الائتمان العقاري	متغير وهمي في ضوء نسبة الموافقات على منح الائتمان العقاري، حيث يأخذ قيمة (٢) إذا كانت النسبة $\geq 40\%$ فأكثر، ويأخذ قيمة (١) إذا كانت النسبة أقل من 40% وأكبر من أو تساوي 30% ، ويأخذ قيمة (٠) إذا كانت النسبة أقل من 30% .	
X ₁₂₁	جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي	$2,5\% =$ معدل التأخير الأولي لتحصيل الائتمان النقدي	
X ₁₂₂	جودة سياسة تنفيذ الائتمان العقاري	$6\% =$ معدل التأخير الأولي لتحصيل الائتمان العقاري	
X ₂₁₁	جودة سياسة تحصيل الائتمان النقدي	$1,25\% =$ معدل تأخير التحصيل في محفظة الائتمان النقدي	
X ₂₁₂	جودة سياسة تحصيل الائتمان العقاري	$4\% =$ معدل تأخير التحصيل في محفظة الائتمان العقاري	
X ₂₂₁	معدل الديون المعدومة في الائتمان النقدي ÷ قيمة الائتمان النقدي المستحق	الديون المعدومة في محفظة الائتمان النقدي ÷ قيمة الائتمان النقدي المستحق	
X ₂₂₂	معدل الديون المعدومة في الائتمان العقاري ÷ قيمة الائتمان العقاري المستحق	الديون المعدومة في محفظة الائتمان العقاري ÷ قيمة الائتمان العقاري المستحق	
M	مستوى الاحتفاظ بالنقدية	(النقدية وما في حكمها في الفترة الحالية - النقدية وما في حكمها في الفترة السابقة) ÷ النقدية وما في حكمها في الفترة السابقة	So & Zhang, 2022; Herdhayinta, et al., 2023; Chang, et al., 2024; Chen, et al., 2024; Damle & Sinha, 2024; Ullah, et al., 2024
Z ₁	جودة توظيف القروض	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	Dia & Vanhooose, 2019; Boda & Zimková, 2021
Z ₂	مستوى التدفق النقدي للأصول	نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الأصول	Nguyen, et al., 2022; Jiang, et al., 2024; Kiraci & Vasigh, 2024; Wu & Chang, 2024; Xue, et al., 2024
Z ₃	التغير في مستوى التضخم	متوسط التغير الربع سنوي في معدلات التضخم الشهرية	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزي

المصدر: من إعداد الباحثان

٧.٤. نماذج الدراسة:

في ضوء فروض وأهداف الدراسة تم اختبار اثني عشر نموذج مختلف لتقدير مستوى الأداء الاستثماري للبنك من خلال المتغيرات المستقلة والمتغيرات الحاكمة، وفيما يلي هذه النماذج:

<i>Model₁</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{111} + \beta_2 X_{121} + \beta_3 Z_1 + \beta_4 Z_2 + \beta_5 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₂</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{112} + \beta_2 X_{122} + \beta_3 Z_1 + \beta_4 Z_2 + \beta_5 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₃</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{211} + \beta_2 X_{221} + \beta_3 Z_1 + \beta_4 Z_2 + \beta_5 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₄</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{212} + \beta_2 X_{222} + \beta_3 Z_1 + \beta_4 Z_2 + \beta_5 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₅</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{111} + \beta_2 X_{121} + \beta_3 X_{211} + \beta_4 X_{221} + \beta_5 Z_1 + \beta_6 Z_2 + \beta_7 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₆</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{112} + \beta_2 X_{122} + \beta_3 X_{212} + \beta_4 X_{222} + \beta_5 Z_1 + \beta_6 Z_2 + \beta_7 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₇</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{111} + \beta_2 X_{121} + \beta_3 M^*X_{111} + \beta_4 M^*X_{121} + \beta_5 Z_1 + \beta_6 Z_2 + \beta_7 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₈</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{112} + \beta_2 X_{122} + \beta_3 M^*X_{112} + \beta_4 M^*X_{122} + \beta_5 Z_1 + \beta_6 Z_2 + \beta_7 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₉</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{211} + \beta_2 X_{221} + \beta_3 M^*X_{211} + \beta_4 M^*X_{221} + \beta_5 Z_1 + \beta_6 Z_2 + \beta_7 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₁₀</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{212} + \beta_2 X_{222} + \beta_3 M^*X_{212} + \beta_4 M^*X_{222} + \beta_5 Z_1 + \beta_6 Z_2 + \beta_7 Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₁₁</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{111} + \beta_2 X_{121} + \beta_3 X_{211} + \beta_4 X_{221} + \beta_5 M^*X_{111} + \beta_6 M^*X_{121} + \beta_7 M^*X_{211} + \beta_8 M^*X_{221} + \beta_9 Z_1 + \beta_{10} Z_2 + \beta_{11} Z_3 + \varepsilon$
<i>Model₁₂</i>	$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{112} + \beta_2 X_{122} + \beta_3 X_{212} + \beta_4 X_{222} + \beta_5 M^*X_{112} + \beta_6 M^*X_{122} + \beta_7 M^*X_{212} + \beta_8 M^*X_{222} + \beta_9 Z_1 + \beta_{10} Z_2 + \beta_{11} Z_3 + \varepsilon$

٧.٥. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض اختبار فروض الدراسة والتحقق من مدى صحتها تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج حزمة الأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار الثامن والعشرين (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS V28)، وتتمثل تلك الأساليب في التالي:

- التحليل الوصفي Descriptive Analysis بغرض وصف بيانات عينة الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.
- اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية واللامعلمية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة.

- اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة النموذج على تفسير الأثر على المتغير التابع، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، وقيمة التباين المسموح به Tolerance.
- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وتحديد مدى وجود انعكاس حقيقي للمتغيرات المستقلة والحاكمة على المتغير التابع، وقد اعتمدت الدراسة على قيمة Durbin Watson(D-W).
- تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise Regression) لتحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة والمتغيرات الحاكمة في المتغير التابع، وكذلك لبناء نماذج الدراسة المختلفة لتقدير مستوى الأداء الاستثماري للبنك ضوء أهم المتغيرات المؤثرة فيه.

٧.٦. اختبار صلاحية البيانات

يمكن فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي من خلال اختبار كل من: مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة، ومدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

٧.٦.١. اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على كل من اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، واختبار (Shapiro-Wilk)، حيث تتبع متغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.)، أكبر من ٠.٠٥ (بالانت، ٢٠١٥)، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		المتغير	رمز المتغير
المعنوية	الإحصائية	المعنوية	الإحصائية		
0.000	0.630	0.000	0.305	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	X_{121}
0.000	0.913	0.000	0.122	جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X_{122}
0.000	0.757	0.000	0.267	جودة تحصيل القروض النقدية	X_{211}
0.000	0.920	0.000	0.168	جودة تحصيل القروض العقارية	X_{212}
0.000	0.912	0.000	0.207	معدل الديون المدومة في القروض النقدية	X_{221}
0.000	0.922	0.000	0.131	معدل الديون المدومة في القروض العقارية	X_{222}
0.000	0.927	0.000	0.159	جودة توظيف القروض	Z_1
0.000	0.672	0.000	0.259	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z_2
0.000	0.819	0.000	0.155	التغير في مستوى التضخم	Z_3
0.000	0.889	0.000	0.235	التفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{111}
0.000	0.850	0.000	0.192	التفاعل بين جودة منح الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{112}
0.000	0.912	0.000	0.159	التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{121}
0.000	0.896	0.000	0.155	التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{122}
0.000	0.806	0.000	0.180	التفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{211}
0.000	0.909	0.000	0.182	التفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{212}
0.000	0.925	0.000	0.142	التفاعل بين معدل الديون المدومة في القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{221}
0.000	0.924	0.001	0.116	التفاعل بين معدل الديون المدومة في القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{222}
0.000	0.940	0.000	0.183	الأداء الاستثماري للبنك	Y

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (١) السابق لوحظ أن قيم المعنوية لكل من اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، واختبار (Shapiro-Wilk) أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى عدم اقتراب متغيرات الدراسة المتصلة من التوزيع الطبيعي، أما فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة المنفصلة (X_{111} ، X_{112}) فهي متغيرات ثنائية التوزيع لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي، وبالتالي سوف يتم الاعتماد في اختبارات الفروض على الاختبارات الإحصائية اللا معلمية.

٧.٦.٢. اختبار التداخل الخطي

يتم إجراء اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity) لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance)، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠)، وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة (Asteriou & Hall, 2015)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نماذج الدراسة مع كل نموذج في اختبارات الفروض.

٧.٦.٣. اختبار الارتباط الذاتي

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة (Durbin Watson D-W)، فإذا كانت القيمة تتراوح بين (١.٥ : ٢.٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تؤثر على دقة النتائج، وسوف نوضح هذا في كل نموذج من نماذج الدراسة مع كل نموذج في اختبارات الفروض.

٧.٦.٤. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يمكن توضيح نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣)
نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المتصلة				
رمز	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى
X ₁₂₁	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	1.634%	0.650%	1.853%
X ₁₂₂	جودة تنفيذ الائتمان العقاري	1.357%	-1.420%	3.007%
X ₂₁₁	جودة تحصيل القروض النقدية	0.451%	-0.550%	0.947%
X ₂₁₂	جودة تحصيل القروض العقارية	0.154%	-1.657%	1.697%
X ₂₂₁	معدل الديون المعدومة في القروض النقدية	0.905%	0.666%	1.082%
X ₂₂₂	معدل الديون المعدومة في القروض العقارية	7.552%	4.910%	9.462%
Z ₁	جودة توظيف القروض	44.964%	39.745%	50.868%
Z ₂	مستوى التدفق النقدي للأصول	0.817%	0.194%	3.034%
Z ₃	التغير في مستوى التضخم	1.48%	0.12%	4.64%
M	مستوى الاحتفاظ بالنقدية	38.36%	23.27%	56.12%
Y	الأداء الاستثماري للبنك (الأساسية)	-0.905%	-16.65%	14.62%
Y	الأداء الاستثماري للبنك (الإضافية)	1.186%	-6.42%	8.25%

ثانياً: المتغيرات المنفصلة				
رمز	المتغير	ضعيف (٠)	مقبول (١)	جيد (٢)
X ₁₁₁	جودة منح الائتمان النقدي	8.30%	50%	41.7%
X ₁₁₂	جودة منح الائتمان العقاري	25%	58.3%	16.7%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٣) السابق نجد أن:

- متوسط الأداء الاستثماري للبنك المستخدم في التحليلات الأساسية (Y) بلغ (-0.905%) بحد أدنى وحد أعلى (-16.65%، 14.62%) على الترتيب، وهذا يعكس انخفاض مستوى الأداء الاستثماري للبنك المستخدم في التحليلات الأساسية خلال الفترة محل الدراسة، حيث تنخفض استثمارات البنك في المتوسط بنسبة 0.905% في كل فترة عن الفترة السابقة لها، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسة للعوامل التفسيرية لهذا المتغير ويظهر أهمية هذا البحث. كما لوحظ أن الانحراف المعياري قد بلغ (8.408%)، وبمقارنة الانحراف المعياري بالمتوسط نجد أن معامل الاختلاف أو التباين في مستوى الأداء الاستثماري للبنك (المتغير البحثي) من فترة لأخرى مرتفع يعادل تقريباً 8.5 مرة من المتوسط.
- بلغ متوسط الأداء الاستثماري للبنك المستخدم في التحليلات الإضافية (Y) بلغ (1.186%) بحد أدنى وحد أعلى (-6.42%، 8.25%) على الترتيب، وهذا يعكس ارتفاع مستوى الأداء

الاستثماري للبنك المستخدم في التحليلات الإضافية خلال الفترة محل الدراسة، حيث تزيد استثمارات البنك في المتوسط بنسبة ١.١٨٦٪ في كل فترة عن الفترة السابقة لها، كما أن الانحراف المعياري قد بلغ (٣.٨٧٦٪)، وبمقارنة الانحراف المعياري بالمتوسط نجد أن معامل الاختلاف أو التباين في مستوى الأداء الاستثماري للبنك (المتغير البحثي) من فترة لأخرى مرتفع يعادل تقريباً ٢.٢ مرة من المتوسط.

- متوسط جودة توظيف القروض ($Z1$) بلغ (٤٤.٩٦٤٪) بحد أدنى وحد أعلى (٣٩.٧٥٤٪، ٥٠.٨٦٨٪) على الترتيب. وهذا يدل على البنك محل الدراسة يستثمر في المتوسط ما يقرب من ٤٥٪ من الودائع المتاحة لديه في الإقراض للغير.
- متوسط مستوى التدفق النقدي للأصول ($Z2$) بلغ (٠.٨١٧٪) بحد أدنى وحد أعلى (٠.١٩٤٪، ٣.٠٤٣٪) على الترتيب، وعند مقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود انخفاض في هذا المتوسط عن المتوسط في أغلبية الدراسات حيث بلغ (٤.٦٪) في دراسة (Jung, et al., 2020)، وبلغ (٩.٤٪) في دراسة (Nguyen, et al., 2022)، وكذلك بلغ (١.٢٪) في دراسة (Jiang, et al., 2024)، وبلغ (٤.٠٦٪) في دراسة (Xue, et al., 2024)، وأيضاً بلغ (٤.٥٪) في دراسة (Wu & Chang, 2024)، وقد يرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن هذه الدراسات تعتمد على القيم السنوية في تقدير مستوى التدفق النقدي للأصول في حين تعتمد هذه الدراسة على القيم ربع السنوية.
- متوسط التغير في مستوى التضخم ($Z3$) بلغ (١.٤٨٪) بحد أدنى وحد أعلى (٠.١٢٪، ٤.٤٦٪) على الترتيب. وهذا يدل على الزيادة المستمرة في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة والتي تقترب في المتوسط من ١.٥٪ زيادة كل فترة ربع سنوية تصل في بعض الفترات إلى ٤.٤٦٪.
- مستوى الاحتفاظ بالنقدية (M) بلغ (٣٨.٢٦) بحد أدنى وحد أعلى (٢٣.٢٧، ٥٦.١٢) على الترتيب. وهذا يدل على ارتفاع مستوى الاحتفاظ بالنقدية خلال فترة الدراسة من ربع سنة إلى آخر مما يعكس السياسة المصرفية المقيدة خلال تلك الفترة.
- وفيما يتعلق بجودة السياسات الائتمانية فنجد أن مستوى جودة سياسة منح الائتمان النقدي ($XIII$) ترتفع بشكل ملحوظ عن مستوى جودة سياسة منح الائتمان العقاري (XII) بالنسبة للتصنيف الجيد لعمليات المنح حيث بلغت نسبة مستوى الجودة في كل منهما على الترتيب

(٤١.٧٪، ١٦.٧٪)، في حين ينخفض مستوى جودة سياسة منح الائتمان النقدي (X_{111}) البالغ (٨.٣٠٪) بشكل ملحوظ عن مستوى جودة سياسة منح الائتمان العقاري (X_{112}) البالغ (٢٥٪) بالنسبة للتصنيف الضعيف لعمليات المنح، كما يوجد تقارب بين النوعين في التصنيف المقبول لعمليات منح الائتمان.

- بلغ متوسط جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي أو الشخصي (X_{121}) (١.٦٣٤٪) بحد أدنى وحد أعلى (٠.٦٥٠٪، ١.٨٥٣٪) على الترتيب، وهذا المتوسط أكبر من متوسط جودة تنفيذ الائتمان العقاري (X_{122}) البالغ (١.٣٥٧٪) بحد أدنى وحد أعلى (-١.٤٢٠٪، ٣.٠٠٧٪) على الترتيب، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض قيم المبالغ المطلوبة على مستوى العميل الواحد في الائتمان النقدي عن الائتمان العقاري وبالتالي زيادة عدد الموافقات وانخفاض حجم المتأخرات، بجانب انخفاض قيم الأقساط المطلوبة في الائتمان النقدي يساعد بشكل كبير على انخفاض معدلات التأخير الأولى في الائتمان الشخصي عن الائتمان العقاري.
- أما فيما يتعلق بجودة سياسات التحصيل فنجد أن متوسط جودة تحصيل القروض النقدية (X_{211}) قد بلغ (٠.٤٥١٪) بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٥٥٠٪، ٠.٩٤٧٪) على الترتيب، وهذا المتوسط أكبر من متوسط جودة تحصيل القروض العقارية (X_{212}) البالغ (٠.١٥٤٪) بحد أدنى وحد أعلى (-١.٦٥٧٪، ١.٦٩٧٪) على الترتيب، كما نجد أن متوسط معدل الديون المعدومة في القروض النقدية (X_{221}) قد بلغ (٠.٩٠٥٪) بحد أدنى وحد أعلى (٠.٦٦٦٪، ١.٠٨٢٪) على الترتيب، وهذا المتوسط أقل من متوسط معدل الديون المعدومة في القروض العقارية (X_{222}) البالغ (٧.٥٥٢٪) بحد أدنى وحد أعلى (٤.٩١٠٪، ٩.٤٦٢٪) على الترتيب. وقد يرجع ارتفاع مستوى جودة سياسات التحصيل في الائتمان النقدي أو الشخصي عن الائتمان العقاري إلى أن غالبية القروض النقدية يتم ربطها بشكل مباشر بحسابات جارية مثل حساب المرتبات الخاص بالعميل وبالتالي عند التأخير في السدد يتم خصمه من حساب العميل، هذا بالإضافة إلى أن قيمة القروض النقدية على مستوى الوحدة أقل بكثير من قيمة القروض العقارية على مستوى الوحدة وبالتالي انخفاض قيم الأقساط المطلوبة من العملاء مما يجعل قيمة المتأخرات أو الديون معدومة في الائتمان النقدي كقيمة أكبر من الائتمان العقاري وأن تساوى عدد العملاء.

٧.٧. اختبار فروض البحث:

اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المرحلي (*Stepwise Regression*) وذلك لتحديد أهم العوامل المؤثرة على مستوى الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة، وذلك بغرض اختبار مدى صحة فروض الدراسة وصياغة نموذج لأهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير مستوى الأداء الاستثماري للبنك بدقة عالية، وفيما يلي نتائج تحليل الانحدار المرحلي لمختلف نماذج الدراسة:

٧.٧.١. اختبار أثر جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك:

لاختبار أثر جودة السياسات الائتمانية على مستوى الأداء الاستثماري للبنك تم صياغة الفرض الفرعي الأول "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك"، وتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من الائتمان النقدي وذلك عن طريق صياغة النموذج الأول (*Model₁*)، والائتمان العقاري وذلك عن طريق صياغة النموذج الثاني (*Model₂*)، والجدول رقم (٤) التالي يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار أثر جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك

Model (٢) الائتمان العقاري				Model (1) الائتمان النقدي				المتغير	رمز
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.803	1.246	0.364	0.630	جودة منح الائتمان النقدي	X ₁₁₁
0.849	1.177	0.000	2.643					جودة منح الائتمان العقاري	X ₁₁₂
				0.723	1.382	0.000	13.622	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	X ₁₂₁
0.883	1.132	0.000	3.469					جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X ₁₂₂
0.640	1.562	0.000	-1.546	0.606	1.649	0.000	-1.756	معدل توظيف القروض	Z ₁
0.747	1.339	0.000	5.435	0.691	1.447	0.000	6.592	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
0.561	1.782	0.000	2.789	0.451	2.217	0.049	0.992	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
		0.000	52.917			0.006	49.757	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.321				2.419				Durbin Watson (D-W)	
0.911				0.885				معامل الارتباط (R)	
0.830				0.783				معامل التحديد (R ²)	
0.821				0.772				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
99.409				73.410				قيمة (F) المحسوبة	
7.85				7.85				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص نتائج الجدول رقم (٤) تبين أن:**فيما يتعلق بجودة سياسات الائتمان النقدي أو الشخصي:**

- وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي أو الشخصي، ومستوي التدفق النقدي للأصول على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (١٣.٦٢٢، ٦.٥٩٢) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Kandrac & Schlusche, 2021; Maggio et al., 2020; Yang et al., 2017). وكذلك تبين وجود تأثير إيجابي للتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغ قيمة معامل التأثير (٠.٩٩٥) مستوى معنوية أقل من ٥٪، بينما يوجد تأثير سلبي لمعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغ قيمة معامل التأثير (-١.٧٥٦) عند مستوى معنوية ١٪، في حين تبين عدم وجود تأثير معنوي لجودة منح الائتمان النقدي على الأداء الاستثماري للبنك، وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات (Kandrac & Schlusche, 2021; Maggio et al., 2020; Yang et al., 2017). ويمكن صياغة النموذج الأول للدراسة كما يلي:

<i>Model₁</i>	$Y = 49.757 + 0.630 X_{111} + 13.622 X_{121} - 1.756 Z_1 + 3.412 Z_2 + 0.992 Z_3$
--------------------------	---

- كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاکمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري المتوقع. كما لوحظ أن قيمة (Durbin Watson) تعادل (٢.٤١٩) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري المتوقع. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٨٨٥)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٧٨.٣٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تقسّر ما يقرب من (٧٨.٣٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٧٨.٣٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٧٧.٢٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. كما بلغت

قيمة (F) المحسوبة (٧٣.٤١٠) وهي أكبر من (F) الجدولية حيث بلغت قيمتها (٧.٨٥) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك" وذلك على مستوى الائتمان النقدي.

أما فيما يتعلق بجودة سياسات الائتمان العقاري:

▪ وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة منح الائتمان العقاري، وجودة سياسة تنفيذ الائتمان العقاري، ومستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٢.٦٤٣، ٣.٤٦٩، ٥.٤٣٦، ٢.٧٨٩) على الترتيب، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات (Kandrac & Schlusche, 2021; Maggio et al., 2020; Yang et al., 2017). بينما يوجد تأثير سلبي لمعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغ قيمة معامل التأثير (-١.٥٤٦) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. ويمكن صياغة النموذج الثاني للدراسة كما يلي:

<i>Model₂</i>	$Y = 52.917 + 2.643 X_{112} + 3.469 X_{122} - 1.546 Z_1 + 5.435 Z_2 + 2.789 Z_3$
--------------------------	--

▪ كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاکمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (Durbin Watson) تعادل (٢.٣٢١) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩١١)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٨٣٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٨٣٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٨٣٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٨٢.١٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان

مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٩٩.٤٠٩) وهي أكبر من (F) الجدولية حيث بلغت قيمتها (٧.٨٥) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك" وذلك على مستوى الائتمان العقاري. ومما سبق يمكن القول أن كل من: مستوى جودة سياسة منح الائتمان، مستوى جودة سياسة تنفيذ الائتمان، معدل توظيف القروض، مستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم يؤثر على مستوى الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة سواء فيما يخص الائتمان النقدي أو الائتمان العقاري، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه المتغيرات في صياغة نموذج للتنبؤ بمستوى الأداء الاستثماري، وبالتالي يمكن رفض الفرض الفرعي الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك"، وقبول الفرض البديل بعض النظر عن نوع المحفظة الائتمانية.

٢.٧.٧.٢. اختبار أثر جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك:

لاختبار أثر جودة سياسات التحصيل على مستوى الأداء الاستثماري للبنك تم صياغة الفرض الفرعي الثاني "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من الائتمان النقدي وذلك عن طريق صياغة النموذج الثالث (*Model₃*)، والائتمان العقاري وذلك عن طريق صياغة النموذج الرابع (*Model₄*)، والجدول رقم (٥) التالي يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (٥)
نتائج اختبار أثر جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

Model (4) الائتمان العقاري				Model (3) الائتمان النقدي				المتغير	رمز
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.650	1.537	0.000	6.347	جودة تحصيل القروض النقدية	X ₂₁₁
0.196	5.100	0.736	0.356					جودة تحصيل القروض العقارية	X ₂₁₂
				0.492	2.034	0.000	-17.35	معدل الديون المعدومة للقروض النقدية	X ₂₂₁
0.374	2.673	0.000	-3.418					معدل الديون المعدومة للقروض العقارية	X ₂₂₂
0.345	2.897	0.000	-1.159	0.621	1.609	0.000	-1.644	معدل توظيف القروض	Z ₁
0.669	1.496	0.000	4.815	0.620	1.612	0.000	3.897	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
0.146	6.833	0.039	2.032	0.473	2.116	0.001	1.847	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
		0.071	18.486			0.000	48.519	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.227				2.417				Durbin Watson (D-W)	
0.855				0.843				معامل الارتباط (R)	
0.731				0.710				معامل التحديد (R ²)	
0.718				0.696				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
55.575				49.974				قيمة (F) المحسوبة	
7.85				7.85				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص نتائج الجدول رقم (٥) تبين أن:

فيما يتعلق بالائتمان النقدي:

- وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة تحصيل القروض النقدية، ومستوى التدفق النقدي للأصول، التغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٦.٣٤٧، ٣.٨٩٧، ١.٨٤٧) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه (Kandrac & Schlusche, 2021; Maggio et al., 2020; Yang et al., 2017). كما يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض النقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغ قيمة معامل التأثير (-١٧.٣٥٧، -١.٦٤٤) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪. ويمكن صياغة النموذج الثالث للدراسة كما يلي:

$$Model_3 \quad Y = 48.519 + 6.347 X_{211} - 17.357 X_{221} - 1.644 Z_1 + 3.897 Z_2 + 1.847 Z_3$$

■ كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (*VIF*) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاکمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (*Tolerance*) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (*Durbin Watson*) تعادل (٢.٤١٧) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٨٤٣)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٧١٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٧١٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٧١٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٦٩.٦٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. كما بلغت قيمة (*F*) المحسوبة (٤٩.٩٧٤) وهي أكبر من (*F*) الجدولية حيث بلغت قيمتها (٧.٨٥) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الثاني القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وذلك على مستوى الائتمان النقدي.

أما فيما يتعلق بالائتمان العقاري:

■ وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٤.٨١٥، ٢.٠٣٢) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وأقل من ٥٪ على الترتيب، كما يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض العقارية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغ قيمة معامل التأثير (-٣.٤١٨، -١.١٥٩) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪. في حين تبين عدم وجود تأثير معنوي لجودة تحصيل القروض العقارية على الأداء الاستثماري للبنك. وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من: (Kandrac & Schlusche, 2021; Maggio et al., 2020; Yang et al., 2017). وتتلخص صياغة النموذج الرابع للدراسة كما يلي:

<i>Model₄</i>	$Y = 18.486 + 0.356 X_{212} - 3.418 X_{222} - 1.159 Z_1 + 4.815 Z_2 + 2.032 Z_3$
--------------------------	--

كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاكمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (Durbin Watson) تعادل (٢.٢٢٧) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٨٥٥)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٧٣.١٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٧٣.١٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٧٣.١٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٧١.٨٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٥٥.٥٧٥) وهي أكبر من (F) الجدولية حيث بلغت قيمتها (٧.٨٥) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي الثاني القائل بأنه "لا يوجد تأثير نو دلالة إحصائية لجودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وذلك على مستوى الائتمان العقاري.

ومما سبق يمكن القول أن كل من: مستوى جودة سياسة تحصيل القروض، معدل الديون المعدومة للقروض، معدل توظيف القروض، مستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم) يؤثر على مستوى الأداء الاستثماري للبنك سواء فيما يخص الائتمان النقدي أو الائتمان العقاري، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه المتغيرات في صياغة نموذج للتنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة، وبالتالي يمكن رفض الفرض الفرعي الثاني القائل بأنه "لا يوجد تأثير نو دلالة إحصائية لجودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وقبول الفرض البديل بعض النظر عن نوع المحفظة الائتمانية.

٧.٧.٣. اختبار أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل معاً على الأداء الاستثماري للبنك

لاختبار أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل معاً على الأداء الاستثماري للبنك تم صياغة الفرض الفرعي الثالث "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من الائتمان النقدي وذلك عن طريق صياغة النموذج الخامس (Models)، والائتمان العقاري وذلك عن طريق صياغة النموذج السادس (Model₆)، والجدول رقم (٦) التالي يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

Model (6) الائتمان العقاري				Model (5) الائتمان النقدي				المتغير	رمز
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.663	1.507	0.079	1.133	جودة منح الائتمان النقدي	X ₁₁₁
0.754	1.327	0.000	2.951					جودة منح الائتمان العقاري	X ₁₁₂
				0.114	8.756	0.000	30.528	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	X ₁₂₁
0.138	7.269	0.000	5.770					جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X ₁₂₂
				0.123	8.156	0.000	18.440	جودة تحصيل القروض النقدية	X ₂₁₁
0.104	9.588	0.000	7.291					جودة تحصيل القروض العقارية	X ₂₁₂
				0.447	2.235	0.023	-9.708	معدل الديون المددومة للقروض النقدية	X ₂₂₁
0.221	4.533	0.021	-1.294					معدل الديون المددومة للقروض العقارية	X ₂₂₂
0.126	7.916	0.000	-2.990	0.508	1.967	0.001	-2.133	معدل توظيف القروض	Z ₁
0.613	1.632	0.000	4.310	0.377	2.655	0.000	7.960	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
0.097	10.35	0.000	2.790	0.431	2.318	0.045	0.867	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
		0.000	114.97			0.000	35.364	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.445				2.027				Durbin Watson (D-W)	
0.949				0.922				معامل الارتباط (R)	
0.901				0.850				معامل التحديد (R ²)	
0.895				0.839				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
130.64				80.761				قيمة (F) المحسوبة	
10.67				10.67				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص نتائج الجدول رقم (٦) تبين أن:

فيما يتعلق بالائتمان النقدي:

- وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي، وجودة تحصيل القروض النقدية، ومستوى التدفق النقدي للأصول على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٣٠.٥٢٨، ١٨.٤٤٠، ٧.٩٦٠) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات (Kandrac & Schlusche, 2021; Maggio et al., 2020; Yang et al., 2017). كما تبين وجود تأثير إيجابي للتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (٠.٨٦٧) عند مستوى معنوي أقل من ٥٪. كما يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض النقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغ قيمة معامل التأثير (-٩.٧٠٨، -٢.١٣٣) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥٪، وأقل من ١٪ على الترتيب، في حين عدم وجود تأثير معنوي لجودة منح الائتمان النقدي على الأداء الاستثماري للبنك، وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات (Kandrac & Schlusche, 2021; Maggio et al., 2020; Yang et al., 2017). ويمكن صياغة النموذج الخامس للدراسة كما يلي:

<i>Model₅</i>	$Y = 35.364 + 1.133 X_{111} + 30.528 X_{121} + 18.440 X_{211} - 9.708 X_{221} - 2.133 Z_1 + 7.960 Z_2 + 0.869 Z_3$
--------------------------	--

- وبمقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج النموذج الأول والنموذج الثالث يتبين أن هناك عدم تغير في معنوية جودة منح الائتمان النقدي في كونه متغير غير مؤثر في الأداء الاستثماري للبنك، كما تبين وجود هناك ارتفاع في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق جودة تنفيذ الائتمان النقدي من ١٣.٦٢٢ إلى ٣٠.٥٢٨ عند نفس مستوى المعنوية (أقل من ٥٪)، كما لوحظ وجود ارتفاع في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بجودة تحصيل القروض النقدية من ٦.٣٤٧ إلى ١٨.٤٤٠، في حين تبين وجود انخفاض معامل التأثير المتعلق بمعدل الديون المعدومة للقروض النقدية من -١.٦٤٤ إلى -٩.٧٠٨ كما انخفضت مستوى المعنوية من أقل من ١٪ إلى أقل من ٥٪. أما فيما يتعلق المتغيرات الحاكمة فنجد أن معدل توظيف القروض لم يتغير اتجاه التأثير من كونه تأثير سلبي وإن كان هناك تغير في قيمة معاملات التأثير

الخاصة به وذلك مع ثبات مستوى المعنوية عند أقل من ١٪، أما مستوى التدفق النقدي للأصول فنجد أن لم يتغير اتجاه التأثير من كونه تأثير إيجابي وان كان هناك تغير في قيمة معاملات التأثير الخاصة به وذلك مع ثبات مستوى المعنوية عند أقل من ١٪. أما فيما يتعلق بالتغير في مستوى التضخم فنجد أن لم يتغير اتجاه التأثير من كونه تأثير إيجابي وان كان هناك تغير في قيمة معاملات التأثير الخاصة به وكذلك تغير في مستويات المعنوية.

■ كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (*VIF*) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاكمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (*Tolerance*) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (*Durbin Watson*) تعادل (٢.٠٢٧) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩٢٢)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٨٥٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٨٥٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٨٥٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٨٣.٩٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. وبمقارنة هذه النتائج مع النتائج السابقة في النموذج الأول والنموذج الثالث نجد أن المساهمة النسبية لمتغيرات هذا النموذج (٨٥٪) أكبر من المساهمة النسبية لمتغيرات النموذج الأول والنموذج الثالث حيث بلغت (٧٨.٣٪، ٧١٪) على الترتيب. كما بلغت قيمة (*F*) المحسوبة (٨٠.٧٦١) وهي أكبر من (*F*) الجدولية حيث بلغت قيمتها (١٠.٦٧) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي الثالث القائل بأنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك "، وذلك على مستوى الائتمان النقدي.

أما فيما يتعلق بالائتمان العقاري:

- وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى جودة سياسة منح الائتمان العقاري، ومستوى جودة سياسة تنفيذ الائتمان العقاري، وجودة تحصيل القروض العقارية، ومستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٢.٩٥١، ٥.٧٧٠، ٧.٢٩١، ٤.٣١٠، ٢.٧٩٠) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات (Kandrac & Schlusche, 2021; Maggio et al., 2020; Yang et al., 2017). كما يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض العقارية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغ قيمة معامل التأثير (-١.٢٩٤، -٢.٩٩٠) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥٪، وأقل من ١٪ على الترتيب. ويمكن صياغة النموذج السادس للدراسة كما يلي:

Model ₆	$Y = 114.97 + 2.951 X_{112} + 5.770 X_{122} + 7.291 X_{212} - 1.294 X_{222} - 2.990 Z_1 + 4.310 Z_2 + 2.790 Z_3$
--------------------	--

- وبمقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج النموذج الثاني والنموذج الرابع تبين أن هناك عدم تغير في التأثير الإيجابي لجودة منح الائتمان العقاري وإن ارتفاع قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) من (٢.٦٤٣) إلى (٢.٩٥١)، وكذلك لوحظ عدم تغير في التأثير الإيجابي لجودة تنفيذ الائتمان العقاري وإن ارتفاع قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) من (٣.٤٦٩) إلى (٥.٧٧٠)، في حين تحول تأثير جودة تحصيل القروض العقارية من تأثير غير معنوي إلى تأثير إيجابي عند مستوى معنوية أقل من ١٪. في حين لوحظ وجود ارتفاع في قيمة معامل التأثير المتعلق معدل الديون المعدومة في القروض العقارية من (-٣.٤١٨) إلى (-١.٢٩٤) ولكن مع انخفاض مستوى المعنوية من أقل من ١٪ إلى ٥٪، أما فيما يتعلق المتغيرات الحاكمة فنجد أن معدل توظيف القروض لم يتغير اتجاه التأثير من كونه تأثير سلبي وإن كان هناك ارتفاع في قيمة معامل التأثير من (-١.٥٤٦) في النموذج الثاني إلى (-١.١٥٩) في النموذج الرابع ثم انخفاض إلى (-٢.٩٩٠) في النموذج السادس مع ثبات مستوى المعنوية عند أقل من ١٪، وكذلك لم يتغير اتجاه التأثير مستوى التدفق النقدي للأصول من كونه تأثير إيجابي إلا أن هناك انخفاض في قيمة معامل التأثير من (٥.٤٣٥) في النموذج الثاني إلى

(٤.٨١٥) في النموذج الرابع، ثم إلى (٤.٣١٠) في النموذج السادس مع ثبات مستوى المعنوية عند أقل من ١٪، كما تبين ان هناك تقرب كبير بين قيمة معامل التأثير المتعلق بالتغير في مستوى التضخم بين النموذج الثاني والسادس إلا ان هناك انخفاض في قيمة ومستوى معنوية في النموذج الرابع.

■ كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (*VIF*) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاكمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (*Tolerance*) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (*Durbin Watson*) تعادل (٢.٤٤٥) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩٤٩)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٩٠.١٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٩٠.١٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٩٠.١٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٨٩.٥٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. وبمقارنة هذه النتائج مع النتائج السابقة في النموذج الثاني والنموذج الرابع نجد أن المساهمة النسبية لمتغيرات هذا النموذج (٩٠.١٪) أكبر من المساهمة النسبية لمتغيرات النموذج الثاني والنموذج الرابع حيث بلغت (٨٣٪، ٧٣.١٪) على الترتيب. كما بلغت قيمة (*F*) المحسوبة (١٣٠.٦٤) وهي أكبر من (*F*) الجدولية حيث بلغت قيمتها (١٠.٦٧) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي الثالث القائل بأنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك "، وذلك على مستوى الائتمان العقاري.

ومما سبق يمكن القول أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر بشكل معنوي على الأداء الاستثماري للبنك سواء فيما يخص الائتمان النقدي أو الائتمان العقاري، وتم يمكن الاعتماد

على هذه المتغيرات في صياغة نموذج للتنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك، وبالتالي يمكن رفض الفرض الفرعي الثالث القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وقبول الفرض البديل بعض النظر عن نوع المحفظة الائتمانية.

في ضوء الاختبارات السابقة ورفض كل من الفرض الفرعي الأول، والفرض الفرعي الثاني، والفرض الفرعي الثالث، يمكن رفض الفرض الرئيسي الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك"، وقبول الفرض البديل بعض النظر عن نوع المحفظة الائتمانية (الائتمان النقدي أو الائتمان العقاري).

٧.٧.٤. اختبار الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك

لاختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك تم صياغة الفرض الفرعي الرابع "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك"، وتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من الائتمان النقدي وذلك عن طريق صياغة النموذج السابع (Model 7)، والائتمان العقاري وذلك عن طريق صياغة النموذج الثامن (Model 8)، والجدول رقم (٧) التالي يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك

Model (8) الائتمان العقاري				Model (7) الائتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.169	5.914	0.025	4.450	جودة منح الائتمان النقدية	X_{111}
0.118	8.442	0.000	9.568					جودة منح الائتمان العقاري	X_{112}
				0.198	5.061	0.000	19.142	جودة تنفيذ الائتمان النقدية	X_{121}
0.404	2.473	0.008	2.537					جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X_{122}
				0.145	6.880	0.441	-1.341	التفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{111}
0.280	3.569	0.000	8.506					التفاعل بين جودة منح الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{112}
				0.103	9.719	0.000	9.221	التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{121}
0.220	4.549	0.214	1.103					التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{122}
0.313	3.190	0.000	-1.142	0.302	3.316	0.000	-0.786	معدل توظيف القروض	Z1
0.608	1.645	0.000	6.719	0.557	1.796	0.000	7.842	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z2
0.437	2.291	0.000	2.380	0.424	2.359	0.000	1.736	التغير في مستوى التضخم	Z3
		0.000	38.57			0.078	13.042	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.186				2.380				Durbin Watson (D-W)	
0.950				0.930				معامل الارتباط (R)	
0.902				0.866				معامل التحديد (R ²)	
0.895				0.856				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
131.96				92.054				قيمة (F) المحسوبة	
10.67				10.67				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص نتائج الجدول رقم (٧) تبين أن:

فيما يتعلق بالائتمان النقدي:

- وجود تأثير إيجابي لجودة سياسة منح الائتمان النقدي على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغ قيمة معامل التأثير (٤.٤٥٠) عند مستوى معنوية أقل من ٥٪، كما لوحظ وجود تأثير إيجابي لكل من جودة تنفيذ الائتمان النقدي، والتفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان ومستوى الاحتفاظ

بالنقدية، ومستوي التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (١٩.١٤٢، ٩.٢٢١، ٧.٨٤٢، ١.٧٣٦) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Fujitani et al, 2021; Fernandes et al, 2023) ولكن هذه النتائج تختلف عما توصلت إليه دراسة (Trinh et al, 2021). كما لوحظ وجود تأثير سلبي لمعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيمة معامل التأثير (-٠.٧٨٦) وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪. في حين عدم وجود تأثير معنوي للتفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية على الأداء الاستثماري للبنك، ويمكن صياغة النموذج السابع للدراسة كما يلي:

<i>Model7</i>	$Y = 13.042 + 4.450 X_{111} + 19.142 X_{121} - 1.341 M * X_{111} + 9.221 M * X_{121} - 0.786 Z_1 + 7.842 Z_2 + 1.736 Z_3$
---------------	---

■ وبمقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج (*Model1*) بدون متغير معدل نجد أن هناك تغير في طبيعة تأثير جودة منح الائتمان النقدي من تأثير غير معنوي إلى تأثير إيجابي معنوية عند مستوى معنوية أقل من ٥٪ بمعامل تأثير (٤.٤٥٠)، كما لوحظ وجود ارتفاع في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بجودة تنفيذ الائتمان النقدي من (١٣.٦٢٢) إلى (١٩.١٤٢) عند نفس مستوى المعنوية. كما لوحظ وجود ارتفاع في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل توظيف القروض من (-١.٧٥٦) إلى (-٠.٧٨٦) عند نفس مستوى المعنوية، في حين لوحظ وجود ارتفاع في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمستوي التدفق النقدي للأصول من (٦.٥٩٢) إلى (٧.٨٤٢) عند نفس مستوى المعنوية، كما لوحظ وجود ارتفاع في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بالتغير في مستوى التضخم من (٠.٩٩٢) إلى (١.٧٣٦) وكذلك ارتفاع المعنوية من أقل من ٥٪ إلى أقل من ١٪.

■ كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (*VIF*) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاکمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (*Tolerance*) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (*Durbin Watson*) تعادل (٢.٣٨٠) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى

(٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩٣٠)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٨٦.٦٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٨٦.٦٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٨٦.٦٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٨٥.٦٪) مما يشير إلى أن المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. وبمقارنة هذه النتائج مع النتائج السابقة في (*Model1*) الذي يعكس التأثير بدون المتغير المعدل نجد أن المساهمة النسبية لمتغيرات هذا النموذج (٨٦.٦٪) أكبر من المساهمة النسبية لمتغيرات النموذج الأول حيث بلغ (٧٨.٣٪).

- كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٩٢.٠٥٤) وهي أكبر من (F) الجدولية حيث بلغت قيمتها (١٠.٦٧) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي الرابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك"، وذلك على مستوى الائتمان النقدي.

أما فيما يتعلق بالائتمان العقاري:

- وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى جودة سياسة منح الائتمان العقاري، ومستوى جودة سياسة تنفيذ الائتمان العقاري، والتفاعل بين جودة منح الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٩.٥٦٨، ٢.٥٣٧، ٨.٥٠٦، ٦.٧١٩، ٢.٣٨٠) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Fujitani et al, 2023; Fernandes et al, 2021)، ولكن هذه النتائج تختلف عما توصلت إليه دراسة (Trinh et al, 2021). في حين تبين وجود تأثير سلبي لمعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيمة معامل التأثير (-١.١٤٢) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. هذا بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي للتفاعل بين جودة تنفيذ

الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية على الأداء الاستثماري للبنك، ويمكن صياغة النموذج الثامن للدراسة كما يلي:

<i>Models</i>	$Y = 38.572 + 9.568 X_{I12} + 2.537 X_{I22} + 8.506 M * X_{I12} + 1.103 M * X_{I22} - 1.142 Z_1 + 6.719 Z_2 + 2.380 Z_3$
---------------	--

■ وبمقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج (*Model*₂) الذي يعكس التأثير بدون متغير معدل لوظف عدم وجود تغير في طبيعة ومستوى معنوية التأثير وان كان هناك تغيرات في قيمة معاملات التأثير، حيث نجد أن هناك ارتفاع في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بجودة منح الائتمان العقاري من (٢.٦٤٣) إلى (٩.٥٦٨)، في حين لوحظ وجود انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بجودة تنفيذ الائتمان العقاري من (٣.٤٦٩) إلى (٢.٥٣٧)، كما لوحظ وجود ارتفاع في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل توظيف القروض من (-١.٥٤٦) إلى (-١.١٤٢)، وكذلك لوحظ وجود ارتفاع في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمستوى التدفق النقدي للأصول (٥.٤٣٥) إلى (٦.٧١٩). هذا بالإضافة إلى وجود انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بالتغير في مستوى التضخم من (٢.٧٨٩) إلى (٢.٣٨٠).

■ كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (*VIF*) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاکمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (*Tolerance*) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة هذا النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (*Durbin Watson*) تعادل (٢.١٨٦) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩٥٠)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٩٠.٢٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٩٠.٢٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٩٠.٢٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٨٩.٥٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج

(Model₂) والذي يعكس التأثير بدون وجود متغير معدل نجد أن هناك ارتفاع في المساهمة النسبية لمتغيرات هذا النموذج التي بلغت (٩٠.٢٪) عن المساهمة النسبية في النموذج الثاني البالغة (٧٣.١٪). كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٣١.٩٦) وهي أكبر من (F) الجدولية حيث بلغت قيمتها (١٠.٦٧) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي الرابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك"، وذلك على مستوى الائتمان العقاري.

ومما سبق يمكن أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر بشكل معنوي على الأداء الاستثماري للبنك سواء فيما يخص الائتمان النقدي أو الائتمان العقاري وذلك في ظل الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية، وتم يمكن الاعتماد على هذه العناصر في صياغة نموذج لتقدير الأداء الاستثماري للبنك، وبالتالي يمكن رفض الفرض الرابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك"، وقبول الفرض البديل بعض النظر عن نوع المحفظة الائتمانية.

٧.٧.٥. اختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة

سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

لاختبار أثر جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك في ضوء مستوى الاحتفاظ بالنقدية تم صياغة الفرض الفرعي الخامس "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من الائتمان النقدي وذلك عن طريق صياغة النموذج التاسع (*Model₉*)، والائتمان العقاري وذلك عن طريق صياغة النموذج العاشر (*Model₁₀*)، والجدول رقم (٨) التالي يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

Model (10) الائتمان العقاري				Model (9) الائتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.234	4.276	0.000	40.081	جودة تحصيل القروض النقدية	X_{211}
0.261	3.832	0.027	4.547					جودة تحصيل القروض العقارية	X_{212}
				0.284	3.517	0.000	-36.029	معدل الديون المعدومة للقروض النقدية	X_{221}
0.319	3.130	0.000	-4.124					معدل الديون المعدومة للقروض العقارية	X_{222}
				0.111	9.017	0.000	-35.325	التفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{211}
0.249	4.011	0.008	-5.122					التفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{212}
				0.801	1.248	0.000	28.841	التفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{221}
0.460	2.172	0.000	1.569					التفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{222}
0.247	4.055	0.002	-0.649	0.121	8.232	0.000	-1.961	معدل توظيف القروض	Z_1
0.617	1.622	0.000	6.168	0.492	2.031	0.000	6.120	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z_2
0.146	6.834	0.009	2.000	0.371	2.697	0.146	0.638	التغير في مستوى التضخم	Z_3
		0.915	0.884			0.000	79.060	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.033				2.307				<i>Durbin Watson (D-W)</i>	
0.919				0.931				معامل الارتباط (R)	
0.844				0.866				معامل التحديد (R^2)	
0.833				0.857				معامل التحديد المعدل ($adj. R^2$)	
77.497				92.391				قيمة (F) المحسوبة	
10.67				10.67				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية ($Sig.$)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص نتائج الجدول رقم (٨) السابق نجد أن

فيما يتعلق بالائتمان النقدي نجد أن:

- وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى جودة سياسة تحصيل القروض النقدية، والتفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوى التدفق النقدي للأصول الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٤٠٠.٠٨١، ٢٨.٨٤١، ٦.١٢٠) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Fujitani et al, 2023; Fernandes et al, 2021) ولكن هذه النتائج تختلف

عما توصلت إليه دراسة (Trinh et al, 2021). كما يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المدومة للقروض النقدية، والتفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك بلغت قيم معاملات التأثير (-) ٣٦.٠٢٩، -٣٥.٣٢٥، -١.٩٦١) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، في حين عدم وجود تأثير معنوي للتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، ويمكن صياغة النموذج التاسع للدراسة كما يلي:

<i>Model₉</i>	$Y = 79.060 + 40.081 X_{211} - 36.029 X_{221} - 35.325 M * X_{211} + 28.841 M * X_{221} - 1.961 Z_1 + 6.120 Z_2 + 0.638 Z_3$
--------------------------	--

- وبمقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج (*Model₃*) بدون متغير معدل لوحظ عدم وجود تغير في اتجاه ومعنوية التأثير وإن كان هناك تغير في قيم معاملات التأثير، حيث نجد أن هناك ارتفاع في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بجودة تحصيل القروض النقدية من (٦.٣٤٧) إلى (٤٠.٠٨١)، كما يوجد انخفاض في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل الديون المدومة للقروض النقدية من (-١٧.٣٥٧) إلى (-٣٦.٠٢٩)، وكذلك لوحظ وجود انخفاض في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل توظيف القروض من (-١.٦٤٤) إلى (-١.٩٦١). وكذلك لوحظ وجود ارتفاع في معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمستوي التدفق النقدي للأصول من (٣.٨٩٧) إلى (٦.١٢٠)، في حين لوحظ وجود تحول تأثير التغير في مستوى التضخم من تأثير إيجابي معنوي إلى تأثير غير معنوي.
- كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (*VIF*) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاكمة) أقل من (10)، كما أن قيم التباين المسموح به (*Tolerance*) أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (*Durbin Watson*) تعادل (٢.٣٠٧) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩٣١)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٨٦.٦٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٨٦.٦٪) من

التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٨٦.٦٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٨٥.٧٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. وبمقارنة هذه النتائج مع النتائج السابقة في (*Model₃*) الذي يعكس التأثير بدون المتغير المعدل نجد أن المساهمة النسبية لمتغيرات هذا النموذج (٨٦.٦٪) أكبر من المساهمة النسبية لمتغيرات (*Model₃*) حيث بلغ (٧١٪). كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٩٢.٣٩١) وهي أكبر من (F) الجدولية حيث بلغت قيمتها (١٠.٦٧) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي الخامس القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وذلك على مستوى الائتمان النقدي.

أما فيما يتعلق بالائتمان العقاري:

▪ وجود تأثير إيجابي لجودة تحصيل القروض العقارية على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيمة معامل التأثير (٤.٥٤٧) عند مستوى معنوية أقل من ٥٪، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه (Fujitani et al, 2023; Fernandes et al, 2021)، ولكن هذه النتائج تختلف عما توصلت إليه دراسة (Trinh et al, 2021). وكذلك وجود تأثير إيجابي لكل من التفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوي التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (١.٥٦٩، ٦.١٦٨، ٢.٠٠٠) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، كما يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض العقارية، والتفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيمة معاملات التأثير (-٤.١٢٤، -٥.١٢٢، -٠.٦٤٩) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، ويمكن صياغة النموذج العاشر للدراسة كما يلي:

<i>Model₁₀</i>	$Y = 0.884 + 4.547 X_{212} - 4.124 X_{222} - 5.122 M^*X_{212} + 1.569 M^*X_{222} - 0.649 Z_1 + 6.168 Z_2 + 2.000 Z_3$
---------------------------	---

- وبمقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج ($Model_4$) الذي يعكس التأثير بدون متغير معدل نجد أن هناك تحول تأثير جودة تحصيل القروض العقارية عدم وجود تأثير معنوي إلى تأثير إيجابي بمعامل تأثير (٤.٥٤٧) عند مستوى المعنوية عند مستوي أقل من ٥٪، كما لوحظ وجود انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل الديون المدومة للقروض العقارية من (-٣.٤١٨) إلى (-٤.١٢٤)، كما لوحظ وجود زيادة في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل توظيف القروض من (-١.١٥٩) إلى (-٠.٦٤٩)، وكذلك لوحظ وجود ارتفاع في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمستوى التدفق النقدي للأصول جودة من (٤.٨١٥) إلى (٦.١٦٨)، هذا بالإضافة إلى وجود انخفاض طفيف في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بالتغير في مستوى التضخم من (٢.٠٣٢) إلى (٢.٠٠٠) وذلك مع تغير مستوى المعنوية من أقل من ٥٪ إلى أقل من ١٪.
- كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاكمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به ($Tolerance$) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة هذا النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة ($Durbin Watson$) تعادل (٢.٠٣٣) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩١٩)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٨٤.٤٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٨٤.٤٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٨٤.٤٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٨٣.٣٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج.
- وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج ($Model_4$) والذي يعكس التأثير بدون وجود متغير معدل نجد أن هناك ارتفاع في المساهمة النسبية لمتغيرات هذا النموذج التي بلغت (٨٤.٤٪) عن المساهمة النسبية في ($Model_4$) البالغة (٧٣.١٪). كما بلغت قيمة (F) المحسوبة

(٧٧.٤٩٧) وهي أكبر من (F) الجدولية حيث بلغت قيمتها (١٠.٦٧) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي الخامس القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وذلك على مستوى الائتمان العقاري.

ومما سبق يمكن القول أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر بشكل معنوي على الأداء الاستثماري للبنك سواء فيما يخص الائتمان النقدي أو الائتمان العقاري وذلك في ظل الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية، وتم يمكن الاعتماد على هذه المتغيرات في صياغة نموذج للتنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك، وبالتالي يمكن رفض الفرض الفرعي الخامس القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وقبول الفرض البديل بعض النظر عن نوع المحفظة الائتمانية.

٦.٧.٧. اختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

لاختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك تم صياغة الفرض الفرعي السادس "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وتم اختبار هذا الفرض على مستوى كل من الائتمان النقدي وذلك عن طريق صياغة النموذج الحادي عشر ($Model_{11}$)، والائتمان العقاري وذلك عن طريق صياغة النموذج الثاني عشر ($Model_{12}$)، والجدول رقم (٩) التالي يوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

Model (12) الائتمان العقاري				Model (11) الائتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.622	1.608	0.000	5.683	جودة منح الائتمان النقدي	X ₁₁₁
0.183	5.469	0.000	-5.389					جودة منح الائتمان العقاري	X ₁₁₂
				0.131	7.658	0.000	9.688	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	X ₁₂₁
0.281	3.556	0.000	2.351					جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X ₁₂₂
				0.167	5.982	0.000	7.124	جودة تحصيل القروض النقدية	X ₂₁₁
0.438	2.285	0.000	4.045					جودة تحصيل القروض العقارية	X ₂₁₂
				0.247	4.042	0.000	-2.694	معدل الديون المدعومة للقروض النقدية	X ₂₂₁
0.216	4.624	0.000	-8.573					معدل الديون المدعومة للقروض العقارية	X ₂₂₂
				0.508	1.969	0.000	-3.878	التفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₁₁
0.209	4.780	0.000	-10.31					التفاعل بين جودة منح الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₁₂
				0.649	1.542	0.000	-4.113	التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₂₁
0.673	1.486	0.000	18.3 ^٩					التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₂₂
				0.261	3.837	0.000	-10.10	التفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₁₁
0.262	3.814	0.000	-3.837					التفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₁₂
				0.116	8.632	0.000	2.834	التفاعل بين معدل الديون المدعومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₂₁
0.334	2.994	0.000	-3.951					التفاعل بين معدل الديون المدعومة للقروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₂₂
0.240	4.159	0.000	-4.437	0.216	4.625	0.000	4.340	معدل توظيف القروض	Z ₁
0.166	6.011	0.000	.846	0.172	5.800	0.000	4.207	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
0.137	7.295	0.000	7.424	0.375	2.664	0.000	2.796	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
		0.000	9.764			0.000	15.59	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.033				1.765				Durbin Watson (D-W)	
0.999				0.995				معامل الارتباط (R)	
0.998				0.990				معامل التحديد (R ²)	
0.997				0.989				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
89.971				86.970				قيمة (F) المحسوبة	
10.04				10.04				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص نتائج الجدول رقم (٩) تبين أن:

فيما يتعلق بالائتمان النقدي:

- وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى جودة سياسة منح الائتمان النقدي، ومستوى جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي، وجودة تحصيل القروض النقدية، والتفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، معدل توظيف القروض، ومستوى التدفق النقدي للأصول، التغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٥.٦٨٣، ٩.٦٨٨، ٧.١٢٤، ٢.٨٣٤، ٤.٣٤٠، ٤.٢٠٧، ٢.٧٩٦) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Fujitani et al, 2021; Fernandes et al, 2023) ولكن هذه النتائج تختلف عما توصلت إليه دراسة (Trinh et al, 2021). كما يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض النقدية، والتفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، والتفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، والتفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٢.٦٩٤، ٣.٨٧٨، ٤.١١٣، ١٠.١٠) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪. ويمكن صياغة النموذج الحادي عشر للدراسة كما يلي:

<i>Model₁₁</i>	$Y = 15.591 + 5.683 X_{111} + 9.688 X_{121} + 7.124 X_{211} - 2.694 X_{221} - 3.878 M * X_{111} - 4.113 M * X_{121} - 10.10 M * X_{211} + 2.834 M * X_{221} + 4.340 Z_1 + 4.207 Z_2 + 2.796 Z_3$
---------------------------	--

- وبمقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج (*Models*) بدون متغير معدل نجد أن تغير في تأثير جودة منح الائتمان النقدي على الأداء الاستثماري للبنك من تأثير غير معنوي لتأثير إيجابي بمعامل تأثير (٥.٦٨٣) عند مستوى معنوية أقل من ١٪، هناك انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بجودة تنفيذ الائتمان النقدي، المتعلق بجودة تحصيل القروض النقدية من (٣٠.٥٢٨، ١٨.٤٤٠) إلى (٩.٦٨٨، ٧.١٢٤) على الترتيب عند نفس مستوى المعنوية، وكذلك لوحظ وجود ارتفاع في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل الديون المعدومة للقروض النقدية من (-٩.٧٠٨) إلى (-٢.٦٩٤) مع تغير مستوى المعنوية من أقل من ٥٪ إلى أقل من ١٪، في حين لوحظ وجود تغير في طبيعة تأثير معدل توظيف القروض من تأثير سلبي على الأداء الاستثماري للبنك إلى تأثير إيجابي عند مستوى معنوية

أقل من ١٪، كما لوحظ وجود انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمستوى التدفق النقدي للأصول من (٧.٩٦٠) إلى (٤.٢٠٧) عند نفس مستوى المعنوية، هذا بالإضافة إلى وجود ارتفاع في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بالتغير في مستوى التضخم من (٠.٨٦٧) إلى (٢.٧٩٦) وذلك مع ارتفاع مستوى المعنوية من أقل من ٥٪ إلى أقل من ١٪.

■ كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (*VIF*) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاکمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به (*Tolerance*) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة (*Durbin Watson*) تعادل (١.٧٦٥) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩٩٥)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٩٩٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٩٩٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٩٩٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٩٨.٩٪) مما يشير إلى أن حجم المشاهدات كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج. وبمقارنة هذه النتائج مع النتائج السابقة في (*Models*) الذي يعكس التأثير بدون المتغير المعدل نجد أن المساهمة النسبية لمتغيرات هذا النموذج (٩٩٪) أكبر من المساهمة النسبية لمتغيرات النموذج الخامس حيث بلغ (٨٥٪). كما بلغت قيمة (*F*) المحسوبة (٨٦.٩٧٠) وهي أكبر من (*F*) الجدولية حيث بلغت قيمتها (١٠.٠٤) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الفرعي السادس القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وذلك على مستوى الائتمان النقدي.

أما فيما يتعلق بالائتمان العقاري:

- وجود تأثير إيجابي لكل من جودة تنفيذ الائتمان العقاري، وجودة تحصيل القروض العقارية، والتفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيم معاملات التأثير (٢.٣٥١، ٤.٠٤٥، ١٨.٣٨٧، ٠.٨٤٦، ٧.٤٢٤) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪ على الترتيب، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Fujitani et al, 2021; Fernandes et al, 2023) ولكن هذه النتائج تختلف عما توصلت إليه دراسة (Trinh et al, 2021). ولكن تبين وجود تأثير سلبي لكل من جودة منح الائتمان العقاري، ومعدل الديون المعدومة للقروض العقارية، والتفاعل بين جودة منح القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، والتفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، والتفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك حيث بلغت قيمة معاملات التأثير (-٥.٣٨٩، -٨.٥٧٣، -١٠.٣١، -٣.٨٣٧، -٣.٩٥١، -٤.٤٣٧) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪، ويمكن صياغة النموذج الثاني عشر للدراسة كما يلي:

<i>Model</i> ₁₂	$Y = 9.764 - 5.389 X_{112} + 2.351 X_{122} + 4.045 X_{212} - 8.573 X_{222} - 10.31 M * X_{112} + 18.387 M * X_{122} - 3.837 M * X_{212} - 3.951 M * X_{222} - 4.437 Z_1 + 0.846 Z_2 + 7.424 Z_3$
----------------------------	--

- وبمقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج (*Model*₆) الذي يعكس التأثير بدون متغير معدل نجد أن هناك تحول في تأثير جودة منح الائتمان العقاري من تأثير إيجابي إلى تأثير سلبي عند معنوية أقل من ١٪، في حين لوحظ وجود انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بكل من جودة تنفيذ الائتمان العقاري، وجودة تحصيل القروض العقارية من (٥.٧٧٠، ٧.٢٩) إلى (٢.٣٥١، ٤.٠٤٥) على الترتيب، كما لوحظ وجود انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل الديون المعدومة للقروض العقارية من (-١.٢٩٤) إلى (-٨.٥٧٣) وذلك مع ارتفاع مستوى المعنوية من أقل من ٥٪ إلى أقل من ١٪، وأيضاً لوحظ وجود انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمعدل توظيف القروض من (-٢.٩٩٠) إلى (-٤.٤٣٧) عند نفس مستوى المعنوية، وكذلك تبين وجود انخفاض في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بمستوى التدفق النقدي للأصول من (٤.٣١٠) إلى

(٠.٨٤٦) عند نفس مستوى المعنوية، في حين لوحظ وجود ارتفاع في قيمة معامل التأثير (الأثر المباشر) المتعلق بالتغير في مستوى التضخم من (٢.٧٩٠) إلى (٧.٤٢٤) عند نفس مستوى المعنوية.

■ كما تبين من نتائج تقييم جودة أو صلاحية نموذج الانحدار أن قيم تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات (المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الحاكمة) أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به ($Tolerance$) أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة هذا النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري. كما لوحظ أن قيمة ($Durbin Watson$) تعادل (٢.٠٣٣) وهي تقع داخل المدى المسموح به من (١.٥) إلى (٢.٥)، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي قد تؤثر على دقة النتائج، وبالتالي يمكن الاعتماد على معاملات النموذج في تفسير الأثر على الأداء الاستثماري للبنك. في حين تبين من نتائج تقييم دقة تقدير النموذج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠.٩٩٩)، والمساهمة النسبية لها بلغت (٩٩.٨٪) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقرب من (٩٩.٨٪) من التغير في المتغير التابع (الأداء الاستثماري للبنك)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٩٩.٨٪) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٩٩.٧٪) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها. وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج ($Model_6$) والذي يعكس التأثير بدون وجود متغير معدل نجد أن هناك ارتفاع في المساهمة النسبية لمتغيرات هذا النموذج التي بلغت (٩٩.٨٪) عن المساهمة النسبية في النموذج السادس البالغة (٩٠.١٪). كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٨٩.٩٧١) وهي أكبر من (F) الجدولية حيث بلغت قيمتها (١٠.٦٧) عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض السادس القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وذلك على مستوى الائتمان العقاري.

ومما سبق يمكن القول أن هناك مجموعة من المتغيرات تؤثر بشكل معنوي على مستوى الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة سواء فيما يخص الائتمان النقدي أو الائتمان العقاري وذلك في ظل الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية، وثم يمكن الاعتماد على هذه العناصر في

صياغة نموذج لتقدير الأداء الاستثماري للبنك، وبالتالي يمكن رفض الفرض الفرعي السادس القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك"، وقبول الفرض البديل بعض النظر عن نوع المحفظة الائتمانية.

في ضوء الاختبارات السابقة ورفض كل من الفرض الفرعي الرابع، والفرض الفرعي الخامس، والفرض الفرعي السادس، يمكن رفض الفرض الرئيسي الثاني القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك"، وقبول الفرض البديل بعض النظر عن نوع المحفظة الائتمانية (الائتمان النقدي أو الائتمان العقاري).

ويمكن تلخيص نتائج اختبارات الفروض السابقة في الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠)

ملخص نتائج اختبارات الفروض في إطار التحليلات الأساسية

الفروض						المتغير	رمز المتغير
الفرعي السادس	الفرعي الثالث	الفرعي الخامس	الفرعي الثاني	الفرعي الرابع	الفرعي الأول		
في ظل معدل	بدون معدل	في ظل معدل	بدون معدل	في ظل معدل	بدون معدل		
Model (11)	Model (5)	Model (9)	Model (3)	Model (7)	Model (1)	على مستوى الائتمان النقدي	
***+	غير معنوي			**+	غير معنوي	جودة منح الائتمان النقدي	X ₁₁₁
***+	***+			***+	***+	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	X ₁₂₁
***+	***+	***+	***+			جودة تحصيل القروض النقدية	X ₂₁₁
***-	**-	***-	***-			معدل الديون المدعومة للقروض النقدية	X ₂₂₁
***-				غير معنوي		التفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₁₁
***-				***+		التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₂₁
***-		***-				التفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₁₁
***+		***+				التفاعل بين معدل الديون المدعومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₂₁
***+	***-	***-	***-	***-	***-	معدل توظيف القروض	Z ₁
***+	***+	***+	***+	***+	***+	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
***+	***+	غير معنوي	***+	***+	***+	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
%99	%85	%86.6	%71	%86.6	%78.3	معامل التحديد	R ²
%98.9	%83.5	%85.7	%69.6	%85.6	%77.2	معامل التحديد المعدل	adj. R ²
Model (12)	Model (6)	Model (10)	Model (4)	Model (8)	Model (2)	على مستوى الائتمان العقاري	
***-	***+			***+	***+	جودة منح الائتمان العقاري	X ₁₁₂
***+	***+			***+	***+	جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X ₁₂₂
***+	***+	**+	غير معنوي			جودة تحصيل القروض العقارية	X ₂₁₂
***-	**-	***-	***-			معدل الديون المدعومة للقروض العقارية	X ₂₂₂
***-				***+		التفاعل بين جودة منح الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₁₂
***+				غير معنوي		التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₂₂
***-		***-				التفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₁₂
***-		***+				التفاعل بين معدل الديون المدعومة للقروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₂₂
***-	***-	***-	***-	***-	***-	معدل توظيف القروض	Z ₁
***+	***+	***+	***+	***+	***+	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
***+	***+	***+	***+	***+	***+	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
%99.8	%90.1	%84.4	%73.1	%90.2	%83	معامل التحديد	R ²
%99.7	%89.5	%83.3	%71.8	%89.5	%82.1	معامل التحديد المعدل	adj. R ²

المصدر: من إعداد الباحثان

وبتحليل النتائج الواردة في الجدول رقم (١٠) السابق والذي يقارن بين نتائج اختبارات الفروض في حالة عدم وجود الدور المعدل للاحتفاظ بالنقدية وفي حالة وجود هذا الدور يتبين الآتي:

- قدرة جودة السياسات المصرفية (سياسات الائتمان، سياسات التحصيل أو كلاهما معا) في تفسير الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة على مستوى الائتمان العقاري جاءت أكبر من قدرتها على مستوى الائتمان النقدي (الشخصي) بزيادة قدرها ٤.٧٪، ٢.١٪، ٤.٩٪ على التوالي وذلك في حالة استبعاد الدور المعدل للاحتفاظ بالنقدية. وبزيادة قدرها ٣.٦٪، - ٢.٢٪، ٠.٨٪ على التوالي في حالة الدور المعدل للاحتفاظ بالنقدية.

وعلى مستوى الائتمان النقدي (الشخصي):

- قدرة جودة السياسات الائتمانية على تفسير الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة (٨٣٪) تفوق قدرة جودة سياسات التحصيل (٧٣.١٪) أي بنسبة قدرها ٩.٩٪.
- قدرة جودة السياسات الائتمانية مع جودة سياسات التحصيل على تفسير الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة (٩٠.١٪) تفوق قدرة جودة سياسات الائتمان فقط (٨٣٪) أي بنسبة قدرها ٦.٩٪. وتفوق قدرة جودة سياسات التحصيل فقط (٧٣.١٪) أي بنسبة قدرها ٧٪.
- وجود المتغير المعدل (الاحتفاظ بالنقدية) أدى إلى زيادة قدرة جودة سياسات الائتمان على تفسير الأداء الاستثماري للبنك من ٨٣٪ إلى ٨٦.٦٪ بزيادة قدرها ٨.٣٪.
- وجود المتغير المعدل (الاحتفاظ بالنقدية) أدى إلى زيادة قدرة جودة سياسات التحصيل على تفسير الأداء الاستثماري للبنك من ٧١٪ إلى ٨٦.٦٪ بزيادة قدرها ١٥.٦٪.
- وجود المتغير المعدل (الاحتفاظ بالنقدية) أدى إلى زيادة قدرة كل من جودة سياسات الائتمان وجودة سياسات التحصيل على تفسير الأداء الاستثماري للبنك من ٨٥٪ إلى ٩٩٪ بزيادة قدرها ١٤٪.

وعلى مستوى الائتمان العقاري:

- قدرة جودة السياسات الائتمانية على تفسير الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة (٧٨.٣٪) تفوق قدرة جودة سياسات التحصيل (٧١٪) أي بنسبة قدرها ٧.٣٪.

- قدرة جودة السياسات الائتمانية مع جودة سياسات التحصيل على تفسير الأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة (٨٥٪) تفوق قدرة جودة سياسات الائتمان فقط (٧٨.٣٪) أي بنسبة قدرها ٦.٧٪. وتفوق قدرة جودة سياسات التحصيل فقط (٧١٪) أي بنسبة قدرها ١٤٪.
- وجود المتغير المعدل (الاحتفاظ بالنقدية) أدى إلى زيادة قدرة جودة سياسات الائتمان على تفسير الأداء الاستثماري للبنك من ٨٣٪ إلى ٩٠.٢٪ بزيادة قدرها ٧.٢٪.
- وجود المتغير المعدل (الاحتفاظ بالنقدية) أدى إلى زيادة قدرة جودة سياسات التحصيل على تفسير الأداء الاستثماري للبنك من ٧٣.١٪ إلى ٨٤.٤٪ بزيادة قدرها ١١.٣٪.
- وجود المتغير المعدل (الاحتفاظ بالنقدية) أدى إلى زيادة قدرة كل من جودة سياسات الائتمان وجودة سياسات التحصيل على تفسير الأداء الاستثماري للبنك من ٩٠.١٪ إلى ٩٩.٨٪ بزيادة قدرها ٨.٩٪.

٧/٩ - تحليلات إضافية (تحليلات الحساسية)

تهدف التحليلات الإضافية إلى التحقق من مدى ثبات ودقة نتائج التحليلات ومن ثم مدى صلاحية المقياس المستخدمة في التعبير عن المتغيرات، لذلك قمنا بالتعبير عن مستوى استثمارات البنك باستخدام طريقة أخرى غير المستخدمة في التحليلات الأساسية، ذلك من خلال قسمه الانفاق الاستثماري على الأصول الثابتة والأصول المالية على متوسط إجمالي الأصول الثابتة (Cheng, et al., 2024; Wang, et al., 2024; Xiong, et al., 2024). ولتوضيح مدى الاختلاف بين النتائج سوف تقتصر المقارنة بين مختلف النماذج على البنود التي اختلفت فيها طبيعة العلاقة أو مستوى المعنوية، بجانب مستوى الاختلاف في المساهمة النسبية للمتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع (R^2).

٧/٩/١ - التحليلات الإضافية لاختبار أثر جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك

يمكن توضيح نتائج التحليلات الإضافية ($Model_{1a}$)، ($Model_{2a}$) من خلال الجدول

رقم (١١) التالي:

جدول رقم (١١)

نتائج التحليلات الإضافية لاختبار أثر جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك

Model (٢a) الائتمان العقاري				Model (1a) الائتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.803	1.246	0.661	0.125	جودة منح الائتمان النقدي	X ₁₁₁
0.849	1.177	0.313	0.259					جودة منح الائتمان العقاري	X ₁₁₂
				0.723	1.382	0.000	6.706	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	X ₁₂₁
0.883	1.132	0.000	1.586					جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X ₁₂₂
0.640	1.562	0.000	-0.943	0.606	1.649	0.000	-1.021	معدل توظيف القروض	Z ₁
0.747	1.339	0.000	2.657	0.691	1.447	0.000	2.995	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
0.561	1.782	0.023	0.403	0.451	2.217	0.027	-0.459	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
		0.000	38.446			0.000	34.551	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.370				2.298				Durbin Watson (D-W)	
0.918				0.909				معامل الارتباط (R)	
0.843				0.826				معامل التحديد (R ²)	
0.835				0.818				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
109.220				97.152				قيمة (F) المحسوبة	
7.85				7.85				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبمقارنة نتائج الجدول رقم (١١) مع نتائج الجدول رقم (٤) الخاصة بالتحليلات الأساسية نجد أن:

- فيما يتعلق بالائتمان النقدي: تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير المتغيرات المستقلة والحاكمة على المتغير التابع، إلا أن معامل التحديد (R²) للنموذج (Model_{1a}) البالغ (٨٢.٦٪) أكبر من معامل التحديد (R²) للنموذج (Model₁) البالغ (٧٨.٣٪).
- فيما يتعلق بالائتمان العقاري: تحول تأثير جودة منح الائتمان النقدي من تأثير معنوي إيجابي إلى تأثير غير معنوي، كما انخفضت معنوية التغير في مستوى التضخم من أقل من ١٪ إلى أقل من ٥٪، مع تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R²) للنموذج (Model_{2a}) البالغ (٨٤.٣٪) أكبر من معامل التحديد (R²) للنموذج (Model₂) البالغ (٨٣٪).

٧/٩/٢- التحليلات الإضافية لاختبار أثر جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

يمكن توضيح نتائج التحليلات الإضافية (Model_{3a})، (Model_{4a}) من خلال الجدول رقم

(١٢) التالي:

جدول رقم (١٢)

نتائج التحليلات الإضافية لاختبار أثر جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

Model (4a) الانتمان العقاري				Model (3a) الانتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.650	1.537	0.000	4.155	جودة تحصيل القروض النقدية	X ₂₁₁
0.196	5.100	0.892	0.060					جودة تحصيل القروض العقارية	X ₂₁₂
				0.492	2.034	0.020	-5.460	معدل الديون المعدومة للقروض النقدية	X ₂₂₁
0.374	2.673	0.000	-1.635					معدل الديون المعدومة للقروض العقارية	X ₂₂₂
0.345	2.897	0.000	-0.679	0.621	1.609	0.000	-0.946	معدل توظيف القروض	Z ₁
0.669	1.496	0.000	2.209	0.620	1.612	0.000	1.848	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
0.146	6.833	0.503	0.274	0.473	2.116	0.539	-0.145	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
		0.000	17.127			0.000	35.606	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.160				2.345				Durbin Watson (D-W)	
0.882				0.872				معامل الارتباط (R)	
0.778				0.761				معامل التحديد (R ²)	
0.767				0.749				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
71.330				65.024				قيمة (F) المحسوبة	
7.85				7.85				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبمقارنة نتائج الجدول رقم (١٢) السابق مع نتائج الجدول رقم (5) الخاصة بالتحليلات الأساسية نجد أن:

- فيما يتعلق بالانتمان النقدي: انخفضت معنوية معدل الديون المعدومة للقروض النقدية من أقل من ١٪ إلى أقل من ٥٪، كما تحول تأثير التغير في مستوى التضخم من تأثير معنوي إيجابي إلى تأثير غير معنوي، كما يوجد تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R²) للنموذج (Model_{3a}) البالغ (٧٦.١٪) أكبر من معامل التحديد (R²) للنموذج (Model₃) البالغ (٧١٪).
- فيما يتعلق بالانتمان العقاري: تحول تأثير التغير في مستوى التضخم من تأثير معنوي إيجابي إلى تأثير غير معنوي، مع تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R²) للنموذج (Model_{4a}) البالغ (٧٧.٨٪) جاء أكبر من معامل التحديد (R²) للنموذج (Model₂) البالغ (٧٣.١٪).

٧/٩/٣- التحليلات الإضافية لاختبار أثر جودة السياسات المصرفية على الأداء الاستثماري للبنك
 يمكن توضيح نتائج التحليلات الإضافية (Model5a)، (Model6a) من خلال الجدول رقم (١٣)
 التالي:

جدول رقم (١٣)

نتائج التحليلات الإضافية لاختبار أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

Model (6a) الائتمان العقاري				Model (5a) الائتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.663	1.507	0.296	0.330	جودة منح الائتمان النقدي	X ₁₁₁
0.754	1.327	٠.133	0.338					جودة منح الائتمان العقاري	X ₁₁₂
				0.114	8.756	0.000	11.041	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	X ₁₂₁
0.138	7.269	٠.000	2.615					جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X ₁₂₂
				0.123	8.156	0.001	4.742	جودة تحصيل القروض النقدية	X ₂₁₁
0.104	9.588	٠.000	2.959					جودة تحصيل القروض العقارية	X ₂₁₂
				0.447	2.235	0.193	-2.563	معدل الديون المعدومة للقروض النقدية	X ₂₂₁
0.221	4.533	0.113	-0.380					معدل الديون المعدومة للقروض العقارية	X ₂₂₂
0.126	7.916	0.000	-1.551	0.508	1.967	0.000	-1.119	معدل توظيف القروض	Z ₁
0.613	1.632	0.000	2.250	0.377	2.655	0.000	3.341	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
0.097	10.35	0.000	-1.848	0.431	2.318	0.015	-0.490	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
		0.000	65.531			0.000	30.827	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.238				2.293				Durbin Watson (D-W)	
0.947				0.921				معامل الارتباط (R)	
0.896				0.847				معامل التحديد (R ²)	
0.889				0.837				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
123.42				79.373				قيمة (F) المحسوبة	
10.67				10.67				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبمقارنة نتائج الجدول رقم (١٣) السابق مع نتائج الجدول رقم (٦) الخاصة بالتحليلات الأساسية نجد أن:

▪ فيما يتعلق بالائتمان النقدي: تحول تأثير معدل الديون المعدومة للقروض النقدية من تأثير معنوي سلبي إلى تأثير غير معنوي، كما مع تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R²) للنموذج (Model_{5a}) البالغ (٨٤.٧%) جاء أقل من معامل التحديد (R²) للنموذج (Model₅) البالغ (٨٥%).

▪ فيما يتعلق بالائتمان العقاري: تحول تأثير كلا من جودة منح الائتمان العقاري، ومعدل الديون المعدومة للقروض العقارية من تأثير معنوي إلى تأثير غير معنوي، مع تقارب كبير بين

طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{6a}$) البالغ (٨٩.٦٪) جاء أقل من معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_6$) البالغ (٩٠.١٪).

٤/٩/٧- التحليلات الإضافية لاختبار الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة السياسات الائتمانية على الأداء الاستثماري للبنك

يمكن توضيح نتائج التحليلات الإضافية ($Model_{7a}$)، ($Model_{8a}$) من خلال الجدول رقم (١٤) التالي:

جدول رقم (١٤)

نتائج التحليلات الإضافية لاختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات الائتمان والأداء الاستثماري للبنك

Model (8a) الائتمان العقاري				Model (7a) الائتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.169	5.914	0.267	1.115	جودة منح الائتمان النقدية	X_{111}
0.118	8.442	0.000	2.878					جودة منح الائتمان العقاري	X_{112}
				0.198	5.061	0.000	7.951	جودة تنفيذ الائتمان النقدية	X_{121}
0.404	2.473	0.367	0.446					جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X_{122}
				0.145	6.880	0.536	-0.545	التفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{111}
0.280	3.569	0.000	2.749					التفاعل بين جودة منح الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{112}
				0.103	9.719	0.046	1.864	التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{121}
0.220	4.549	0.234	-0.557					التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{122}
0.313	3.190	0.000	-0.925	0.302	3.316	0.000	-0.852	معدل توظيف القروض	Z_1
0.608	1.645	0.000	2.876	0.557	1.796	0.000	3.176	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z_2
0.437	2.291	0.439	0.140	0.424	2.359	0.105	-0.337	التغير في مستوى التضخم	Z_3
		0.000	38.907			0.000	28.156	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.067				2.059				Durbin Watson (D-W)	
0.934				0.916				معامل الارتباط (R)	
0.872				0.838				معامل التحديد (R^2)	
0.863				0.827				معامل التحديد المعدل ($adj. R^2$)	
97.504				74.073				قيمة (F) المحسوبة	
10.67				10.67				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبمقارنة نتائج الجدول رقم (١٤) السابق مع نتائج الجدول رقم (٧) في التحليلات الأساسية نجد أن:

- فيما يتعلق بالائتمان النقدي: تحول تأثير كلا من جودة منح الائتمان النقدي، والتغير في مستوى التضخم من تأثير معنوي إلى تأثير غير معنوي، كما انخفضت معنوية التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية من أقل من ١٪ إلى أقل من ٥٪، إلا أنه هناك تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{7a}$) البالغ (٨٣.٣٪) أقل من معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_7$) البالغ (٨٦.٦٪).
- فيما يتعلق بالائتمان العقاري: تحول تأثير كلا من جودة تنفيذ الائتمان العقاري، والتغير في مستوى التضخم من تأثير معنوي إلى تأثير غير معنوي، إلا أنه هناك تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{8a}$) البالغ (٨٧.٢٪) أقل من معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_8$) البالغ (٩٠.٢٪).

٧/٩/٥ - التحليلات الإضافية لاختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير

العلاقة بين جودة سياسات التحصيل على الأداء الاستثماري للبنك

يمكن توضيح نتائج التحليلات الإضافية ($Model_{9a}$)، ($Model_{10a}$) من خلال الجدول رقم

(١٥) التالي:

جدول رقم (١٥)
نتائج التحليلات الإضافية لاختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في تفسير العلاقة بين جودة سياسات التحصيل والأداء الاستثماري للبنك

Model (10a) الانتمان العقاري				Model (9a) الانتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير		
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β				
				0.234	4.276	0.001	15.196	جودة تحصيل القروض النقدية	X_{211}		
0.261	3.832	0.000	4.867					جودة تحصيل القروض العقارية	X_{212}		
				0.284	3.517	0.000	13.097	معدل الديون المدومة للقروض النقدية	X_{221}		
0.319	3.130	0.000	2.128					معدل الديون المدومة للقروض العقارية	X_{222}		
				0.111	9.017	0.000	-15.024	التفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{211}		
0.249	4.011	0.000	-5.785					التفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{212}		
				0.801	1.248	0.000	10.349	التفاعل بين معدل الديون المدومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{221}		
0.460	2.172	0.000	0.309					التفاعل بين معدل الديون المدومة للقروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M^*X_{222}		
0.247	4.055	0.000	-0.653	0.121	8.232	0.000	-1.181	معدل توظيف القروض	Z_1		
0.617	1.622	0.000	2.601	0.492	2.031	0.000	2.488	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z_2		
0.146	6.834	0.000	0.250	0.371	2.697	0.004	-0.634	التغير في مستوى التضخم	Z_3		
		0.464	14.285			0.000	51.659	الثابت			
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج											
2.057				2.046				Durbin Watson (D-W)			
0.921				0.918				معامل الارتباط (R)			
0.847				0.843				معامل التحديد (R^2)			
0.837				0.832				معامل التحديد المعدل ($adj. R^2$)			
79.334				76.927				قيمة (F) المحسوبة			
10.67				10.67				قيمة (F) الجدولية			
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)			

وبمقارنة نتائج الجدول رقم (١٥) السابق مع نتائج الجدول رقم (٨) في التحليلات الأساسية تبين أن:

- فيما يتعلق بالانتمان النقدي: تحول تأثير التغير في مستوى التضخم من تأثير غير معنوي إلى تأثير معنوي إيجابي عند مستوى معنوية أقل من ١٪، إلا أنه هناك تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{9a}$) البالغ (٨٤.٣٪) أقل من معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_9$) البالغ (٨٦.٦٪).
- فيما يتعلق بالانتمان العقاري: ارتفاع مستوى معنوية جودة تحصيل القروض العقارية من مستوى أقل من ٥٪ إلى مستوى أقل من ١٪، إلا أنه هناك تقارب كبير بين طبيعة ومعنوية تأثير باقي المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{10a}$) البالغ (٨٤.٧٪) أكبر من معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{10}$) البالغ (٨٤.٤٪).

٧/٩/٦- التحليلات الإضافية للدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في العلاقة بين جودة سياسات

الائتمان والتحصيل والأداء الاستثماري للبنك

يمكن توضيح نتائج التحليلات الإضافية (Model_{11a})، (Model_{12a}) من خلال الجدول رقم (١٦) التالي:

جدول رقم (١٦)

نتائج التحليلات الإضافية لاختبار أثر الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية في العلاقة بين

جودة سياسات الائتمان والتحصيل والأداء الاستثماري للبنك

Model (12a) الائتمان العقاري				Model (11a) الائتمان النقدي				المتغير	رمز المتغير
Tol.	VIF	P-V	β	Tol.	VIF	P-V	β		
				0.622	1.608	0.000	2.983	جودة منح الائتمان النقدي	X ₁₁₁
0.183	5.469	0.000	6.938					جودة منح الائتمان العقاري	X ₁₁₂
				0.131	7.658	0.000	9.240	جودة تنفيذ الائتمان النقدي	X ₁₂₁
0.281	3.556	0.000	15.52					جودة تنفيذ الائتمان العقاري	X ₁₂₂
				0.167	5.982	0.000	9.091	جودة تحصيل القروض النقدية	X ₂₁₁
0.438	2.285	0.000	25.03					جودة تحصيل القروض العقارية	X ₂₁₂
				0.247	4.042	0.000	-7.798	معدل الديون المدومة للقروض النقدية	X ₂₂₁
0.216	4.624	0.000	-3.966					معدل الديون المدومة للقروض العقارية	X ₂₂₂
				0.508	1.969	0.000	-14.11	التفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₁₁
0.209	4.780	0.000	-8.772					التفاعل بين جودة منح الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₁₂
				0.649	1.542	0.000	-8.533	التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₂₁
0.673	1.486	0.000	9.016					التفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₁₂₂
				0.261	3.837	0.000	-4.020	التفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₁₁
0.262	3.814	0.000	-15.47					التفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₁₂
				0.116	8.632	0.000	13.27	التفاعل بين معدل الديون المدومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₂₁
0.334	2.994	0.000	-2.145					التفاعل بين معدل الديون المدومة للقروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية	M*X ₂₂₂
0.240	4.159	0.000	-3.183	0.216	4.625	0.000	1.237	معدل توظيف القروض	Z ₁
0.166	6.011	0.000	-0.491	0.172	5.800	0.000	1.956	مستوى التدفق النقدي للأصول	Z ₂
0.137	7.295	0.000	-6.464	0.375	2.664	0.002	0.117	التغير في مستوى التضخم	Z ₃
		0.000	9.045			0.000	9.091	الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقديرات النموذج									
2.060				1.755				Durbin Watson (D-W)	
0.999				0.998				معامل الارتباط (R)	
0.998				0.996				معامل التحديد (R ²)	
0.997				0.995				معامل التحديد المعدل (adj. R ²)	
99.089				93.194				قيمة (F) المحسوبة	
10.04				10.04				قيمة (F) الجدولية	
0.000				0.000				المعنوية (Sig.)	

وبمقارنة نتائج الجدول رقم (١٦) السابق مع نتائج الجدول رقم (٩) الخاصة بالتحليلات الأساسية نجد أن:

- فيما يتعلق بالائتمان النقدي: هناك تقارب كبير بين معنوية تأثير جميع المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{11a}$) البالغ (٩٩.٦٪) أكبر من معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{11}$) البالغ (٩٩٪).
- فيما يتعلق بالائتمان العقاري: تحول تأثير جودة منح الائتمان العقاري من تأثير معنوي سلبي إلى تأثير إيجابي، وكذلك تحول تأثير كل من مستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم من تأثير معنوي إيجابي إلى تأثير معنوي سلبي، إلا أنه هناك تقارب كبير بين معنوية تأثير باقي المتغيرات، وكذلك تبين تطابق معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{12a}$) مع معامل التحديد (R^2) للنموذج ($Model_{12}$) حيث بلغت قيمته (٩٩.٨٪).

ويمكن عرض ملخص بنتائج مختلف النماذج الأساسية والاضافية معاً في الجدول رقم (١٧) التالي، ونظراً لكثرة المتغيرات وصعوبة حصرها في جدول واحد تم عرض الفرق بين مختلف النماذج الأساسية والاضافية من خلال عرض معادلة الانحدار لكل نموذج بحيث يسهل المقارنة بين مختلف النماذج من خلال مقارنة معامل الانحدار أمام كل متغير، حيث يكون المتغير صاحب الخط السميك والمائل ذو تأثير معنوي، في حين المتغير المكتوب بخط عادي يكون غير معنوي

جدول رقم (١٧)

ملخص نتائج نماذج الانحدار الأساسية والاضافية

P-Value	adj. R ²	R ²	معادلة الانحدار	النموذج
0.000	77.2%	78.3%	$Y = 49.757 + 0.630 X_{111} + 13.622 X_{121} - 1.756 Z_1 + 3.412 Z_2 + 0.992 Z_3$	Model (1)
0.000	81.8%	82.6%	$Y = 34.551 + 0.125 X_{111} + 6.706 X_{121} - 1.021 Z_1 + 2.995 Z_2 - 0.459 Z_3$	Model (1a)
0.000	82.1%	83%	$Y = 52.917 + 2.643 X_{112} + 3.469 X_{122} - 1.546 Z_1 + 5.435 Z_2 + 2.789 Z_3$	Model (2)
0.000	83.5%	84.3%	$Y = 38.446 + 0.259 X_{112} + 1.586 X_{122} - 0.943 Z_1 + 2.657 Z_2 + 0.403 Z_3$	Model (2a)
0.000	69.6%	71%	$Y = 48.519 + 6.347 X_{211} - 17.357 X_{221} - 1.644 Z_1 + 3.897 Z_2 + 1.847 Z_3$	Model (3)
0.000	74.9%	76.1%	$Y = 35.606 + 4.155 X_{211} - 5.460 X_{221} - 0.946 Z_1 + 1.848 Z_2 - 0.145 Z_3$	Model (3a)
0.000	71.8%	73.1%	$Y = 18.486 + 0.356 X_{212} - 3.418 X_{222} - 1.159 Z_1 + 4.815 Z_2 + 2.032 Z_3$	Model (4)
0.000	76.7%	77.8%	$Y = 17.127 + 0.060 X_{212} - 1.635 X_{222} - 0.679 Z_1 + 2.209 Z_2 + 0.274 Z_3$	Model (4a)
0.000	83.9%	85%	$Y = 35.364 + 1.133 X_{111} + 30.528 X_{121} + 18.440 X_{211} - 9.708 X_{221} - 2.133 Z_1 + 7.960 Z_2 + 0.867 Z_3$	Model (5)
0.000	83.7%	84.7%	$Y = 30.827 + 0.330 X_{111} + 11.041 X_{121} + 4.742 X_{211} - 2.563 X_{221} - 1.119 Z_1 + 3.341 Z_2 - 0.490 Z_3$	Model (5a)
0.000	89.5%	90.1%	$Y = 114.97 + 2.951 X_{112} + 5.770 X_{122} + 7.291 X_{212} - 1.294 X_{222} - 2.990 Z_1 + 4.310 Z_2 + 2.790 Z_3$	Model (6)
0.000	88.9%	89.6%	$Y = 65.531 + 0.338 X_{112} + 2.615 X_{122} + 2.959 X_{212} - 0.380 X_{222} - 1.551 Z_1 + 2.250 Z_2 - 1.848 Z_3$	Model (6a)
0.000	85.6%	86.6%	$Y = 13.042 + 4.450 X_{111} + 19.142 X_{121} - 1.341 M^*X_{111} + 9.221 M^*X_{121} - 0.786 Z_1 + 7.842 Z_2 + 1.736 Z_3$	Model (7)
0.000	82.7%	83.8%	$Y = 28.156 + 1.115 X_{111} + 7.951 X_{121} - 0.545 M^*X_{111} + 1.864 M^*X_{121} - 0.852 Z_1 + 3.176 Z_2 - 0.337 Z_3$	Model (7a)
0.000	89.5%	90.2%	$Y = 38.572 + 9.568 X_{112} + 2.537 X_{122} + 8.506 M^*X_{112} + 1.103 M^*X_{122} - 1.142 Z_1 + 6.719 Z_2 + 2.380 Z_3$	Model (8)
0.000	86.3%	87.2%	$Y = 38.907 + 2.878 X_{112} + 0.446 X_{122} + 2.749 M^*X_{112} - 0.557 M^*X_{122} - 0.925 Z_1 + 2.876 Z_2 + 0.140 Z_3$	Model (8a)
0.000	85.7%	86.6%	$Y = 79.060 + 40.081 X_{211} - 36.029 X_{221} - 35.325 M^*X_{211} + 28.841 M^*X_{221} - 1.961 Z_1 + 6.120 Z_2 + 0.638 Z_3$	Model (9)
0.000	83.2%	84.3%	$Y = 51.659 + 15.196 X_{211} + 13.097 X_{221} - 15.024 M^*X_{211} + 10.349 M^*X_{221} - 1.181 Z_1 + 2.488 Z_2 - 0.634 Z_3$	Model (9a)
0.000	83.3%	84.4%	$Y = 0.884 + 4.547 X_{212} - 4.124 X_{222} - 5.122 M^*X_{212} + 1.569 M^*X_{222} - 0.649 Z_1 + 6.168 Z_2 + 2.000 Z_3$	Model (10)
0.000	83.7%	84.7%	$Y = 14.285 + 4.867 X_{212} + 2.128 X_{222} - 5.785 M^*X_{212} + 0.309 M^*X_{222} - 0.653 Z_1 + 2.601 Z_2 + 0.250 Z_3$	Model (10a)
0.000	98.9%	99%	$Y = 15.591 + 5.683 X_{111} + 9.688 X_{121} + 7.124 X_{211} - 2.694 X_{221} - 3.878 M^*X_{111} - 4.113 M^*X_{121} - 10.10 M^*X_{211} + 2.834 M^*X_{221} + 4.340 Z_1 + 4.207 Z_2 + 2.796 Z_3$	Model (11)
0.000	99.5%	99.6%	$Y = 9.091 + 2.983 X_{111} + 9.240 X_{121} + 9.091 X_{211} - 7.798 X_{221} - 14.11 M^*X_{111} - 8.533 M^*X_{121} - 4.020 M^*X_{211} + 13.265 M^*X_{221} + 1.237 Z_1 + 1.956 Z_2 + 0.117 Z_3$	Model (11a)
0.000	99.7%	99.8%	$Y = 9.764 - 5.389 X_{112} + 2.351 X_{122} + 4.045 X_{212} - 8.573 X_{222} - 10.31 M^*X_{112} + 18.387 M^*X_{122} - 3.837 M^*X_{212} - 3.951 M^*X_{222} - 4.437 Z_1 + 0.846 Z_2 + 7.424 Z_3$	Model (12)
0.000	99.7%	99.8%	$Y = 9.045 + 6.938 X_{112} + 15.522 X_{122} + 25.030 X_{212} - 3.966 X_{222} - 8.772 M^*X_{112} + 9.016 M^*X_{122} - 15.470 M^*X_{212} - 2.145 M^*X_{222} - 3.183 Z_1 - 0.491 Z_2 - 6.464 Z_3$	Model (12a)

المصدر: من إعداد الباحثان

ويتضح من الجدول رقم (١٧) السابق الخاص بعرض مقارنة بين كافة النماذج في التحليلات الإضافية والتحليلات الأساسية أن هناك اختلافات بسيطة على مستوى المتغيرات بين مختلف النماذج مع التقارب الكبير بين معظم النماذج، هذا بالإضافة إلى على الرغم من اختلاف معامل التحديد (R^2) بين كل النماذج إلا أن قيمة الاختلاف بسيطة وهذا مؤشر على ثبات النتائج رغم اختلاف مقاييس المتغير التابع، وهذا التقارب الكبير بين التحليلات الأساسية والتحليلات الإضافية يدل على سلامة طريقة التعبير عن المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع نتيجة ثبات درجة تأثيرها على رغم اختلاف طريقة التعبير عن المتغير التابع.

٨. نتائج الدراسة

تتلخص أهم نتائج دراسة الحالة في:

- عند اختبار أثر جودة السياسات الائتمانية تبين وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي أو الشخصي، مستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، كما يوجد تأثير سلبي لمعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك، وقد بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير الأداء الاستثماري للبنك ما يعادل (٧٨.٣٪)، في حين لم تؤثر جودة سياسات منح الائتمان النقدي على الأداء الاستثماري للبنك وذلك على مستوى سياسات الائتمان النقدي أو الشخصي. وتبين وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة منح الائتمان العقاري، وجودة سياسة تنفيذ الائتمان العقاري، ومستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين يوجد تأثير سلبي لمعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير الأداء الاستثماري للبنك ما يعادل (٨٣٪) وذلك على مستوى سياسات الائتمان العقاري. أي أن قدرة جودة سياسات الائتمان العقاري على تفسير أو التنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة تفوق قدرة جودة سياسات الائتمان الشخصي أو النقدي بحوالي ٤.٧٪.

- عند اختبار أثر جودة سياسات التحصيل تبين وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة تحصيل القروض النقدية، ومستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض

النقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير الأداء الاستثماري للبنك ما يعادل (٧١٪) وذلك على مستوى الائتمان النقدي. وكذلك تبين وجود تأثير إيجابي لكل من مستوي التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض العقارية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير الأداء الاستثماري للبنك ما يعادل (٧٣.١٪) وذلك على مستوى الائتمان العقاري. أي أن قدرة جودة سياسات تحصيل القروض العقارية على تفسير أو التنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة تفوق قدرة جودة سياسات تحصيل القروض الشخصية أو النقدية بحوالي ٢.١٪.

- عند اختبار أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل معاً تبين وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي، وجودة سياسة تحصيل القروض النقدية، ومستوي التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض النقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي لجودة سياسة منح الائتمان النقدي على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير الأداء الاستثماري للبنك ما يعادل (٨٥٪) وذلك على مستوى الائتمان النقدي. وكذلك تبين وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى جودة سياسة منح الائتمان العقاري، ومستوى جودة سياسة تنفيذ الائتمان العقاري، وجودة سياسة تحصيل القروض العقارية، ومستوي التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين يوجد تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض العقارية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ما يعادل (٩٠.١٪) من الأداء الاستثماري للبنك وذلك على مستوى الائتمان العقاري. أي أن قدرة جودة كل من سياسات الائتمان والتحصيل العقاري معاً على تفسير أو التنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة تفوق قدرة جودة كل من سياسات الائتمان والتحصيل الشخصي أو النقدي معاً بحوالي ٤.٩٪.

■ **عند اختبار أثر جودة السياسات الائتمانية في ظل الدور المعدل لمستوي الاحتفاظ بالنقدية** تبين وجود تأثير إيجابي لكل من جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي، وجودة تنفيذ الائتمان النقدي، والتفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوي التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين وجود تأثير سلبي لمعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي للتفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ما يعادل (٨٦.٦٪) من الأداء الاستثماري للبنك وذلك على مستوى الائتمان النقدي. وكذلك تبين وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى جودة سياسة منح الائتمان العقاري، ومستوى جودة سياسة تنفيذ الائتمان العقاري، والتفاعل بين جودة منح الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوي التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين وجود تأثير سلبي لمعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك. هذا بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي للتفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ما يعادل (٩٠.٢٪) من الأداء الاستثماري للبنك وذلك على مستوى الائتمان العقاري. أي أن قدرة جودة سياسات الائتمان العقاري على تفسير أو التنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة في ظل الدور المعدل للاحتفاظ بالنقدية تفوق قدرة جودة سياسات الائتمان الشخصي أو النقدي بحوالي ٣.٦٪.

■ **عند اختبار أثر جودة سياسات التحصيل في ظل الدور المعدل لمستوي الاحتفاظ بالنقدية** تبين وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى جودة سياسة تحصيل القروض النقدية، والتفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوي التدفق النقدي للأصول الأداء الاستثماري للبنك، في حين وجود تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض النقدية، والتفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي للتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ما يعادل (٨٦.٦٪) من الأداء الاستثماري للبنك وذلك على مستوى الائتمان النقدي.

وكذلك تبين وجود تأثير إيجابي لكل من جودة تحصيل القروض العقارية، التفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين وجود تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض العقارية، والتفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ما يعادل (٨٤.٤٪) من الأداء الاستثماري للبنك وذلك على مستوى الائتمان العقاري. أي أن قدرة جودة سياسات تحصيل القروض الشخصية أو النقدية على تفسير أو التنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة في ظل الدور المعدل للاحتفاظ بالنقدية تفوق قدرة جودة سياسات تحصيل القروض العقارية بحوالي ٢.٢٪.

- عند اختبار أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل معاً في ظل الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية تبين وجود تأثير إيجابي لكل من مستوى جودة سياسة منح الائتمان النقدي، ومستوى جودة سياسة تنفيذ الائتمان النقدي، وجودة تحصيل القروض النقدية، والتفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، معدل توظيف القروض، ومستوى التدفق النقدي للأصول، التغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين وجود تأثير سلبي لكل من معدل الديون المعدومة للقروض النقدية، والتفاعل بين جودة منح الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، والتفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان النقدي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، والتفاعل بين جودة تحصيل القروض النقدية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية على الأداء الاستثماري للبنك، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير معنوي للتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ما يعادل (٩٩٪) من الأداء الاستثماري للبنك وذلك على مستوى الائتمان النقدي. وكذلك تبين وجود تأثير إيجابي لكل من جودة تنفيذ الائتمان العقاري، وجودة تحصيل القروض العقارية، والتفاعل بين جودة تنفيذ الائتمان العقاري ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوى التدفق النقدي للأصول، والتغير في مستوى التضخم على الأداء الاستثماري للبنك، في حين وجود تأثير سلبي لكل من جودة منح الائتمان العقاري، ومعدل الديون المعدومة للقروض العقارية، والتفاعل بين جودة منح القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، والتفاعل بين جودة تحصيل القروض العقارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، والتفاعل بين معدل الديون المعدومة للقروض العقارية ومستوى

الاحتفاظ بالنقدية، ومعدل توظيف القروض على الأداء الاستثماري للبنك، كما بلغت قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير ما يعادل (٩٩.٨٪) من الأداء الاستثماري للبنك وذلك على مستوى الائتمان العقاري. أي أن قدرة جودة كل من سياسات الائتمان والتحصيل العقاري معا على تفسير أو التنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك محل الدراسة في ظل الدور المعدل للاحتفاظ بالنقدية تفوق قدرة جودة كل من سياسات الائتمان والتحصيل الشخصي أو النقدي معا بحوالي ٠.٨٪.

■ أظهرت التحليلات الإضافية تقارب كبير بين نتائج اختبار معنوية تأثير المتغيرات المستقلة والحاكمة في جميع النماذج على الأداء الاستثماري للبنك في التحليلات الأساسية رغم اختلاف طريقة قياسه، كما يوجد تقارب في القدرة التفسيرية (R^2) بين نماذج التحليل الأساسية والإضافية وإن كانت هناك اختلاف فإن قيمة هذا اختلاف صغيرة نسبياً، وهذا مؤشر كبير على ثبات النتائج رغم اختلاف مقاييس الأداء الاستثماري للبنك، وكذلك مؤشر على سلامة طريقة التعبير عن المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع نتيجة ثبات درجة تأثيرها على رغم اختلاف طريقة التعبير عن المتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2):

- على مستوى الائتمان النقدي: (٧٨.٣٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٨٢.٦٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة السياسات الائتمانية، وبلغت (٧١٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٧٦.١٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة سياسات التحصيل، كما بلغت (٨٥٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٨٤.٧٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل، وبلغت (٨٦.٦٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٨٣.٣٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة السياسات الائتمانية مع وجود دور معدل لمستوي الاحتفاظ بالنقدية، كما بلغت (٨٦.٦٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٨٤.٣٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة سياسات التحصيل مع وجود دور معدل لمستوي الاحتفاظ بالنقدية، في حين بلغت (٩٩٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٩٩.٦٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل مع وجود دور معدل لمستوي الاحتفاظ بالنقدية

- على مستوى الائتمان العقاري: (٨٣٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٨٤.٣٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة السياسات الائتمانية، وبلغت (٧٣.١٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٧٧.٨٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة سياسات التحصيل، كما بلغت (٩٠.١٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٨٩.٦٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل، وبلغت (٩٠.٢٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٨٧.٢٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة السياسات الائتمانية مع وجود دور معدل لمستوي الاحتفاظ بالنقدية، كما بلغت (٨٤.٤٪) في التحليلات الأساسية مقابل (٨٤.٧٪) في التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة سياسات التحصيل مع وجود دور معدل لمستوي الاحتفاظ بالنقدية، في حين بلغت (٩٩.٨٪) في التحليلات الأساسية وفي التحليلات الإضافية وذلك فيما يتعلق أثر جودة سياسات الائتمان والتحصيل مع وجود دور معدل لمستوي الاحتفاظ بالنقدية.

٩. توصيات الدراسة

يوصى الباحثان في ضوء ما توصلا إليه من نتائج بالآتي:

- يتعين على إدارة البنك محل الدراسة تحسين جودة سياساته الائتمانية بصفة عامة مع إعادة النظر في سياسة منح الائتمان النقدي (الشخصي) لتعزيز أدائه الاستثماري من خلال رفع كفاءة الكوادر المصرفية فيما يتعلق بإدارة الاستثمار وإدارة السيولة وإدارة الائتمان من خلال حزمة برامج تدريبية متخصصة، وزيادة إجراءات الفحص الائتماني للطلبات، وتبني سياسات فعالة لإدارة مخاطر الائتمان تشمل: التحليل المستمر لقدرة المقترضين ودرجة استعدادهم لسداد مديونياتهم، تطبيق نظام معلوماتي فعال يرصد ويتابع بدقة حالات التعرض لمخاطر الائتمان وتقديمها لإدارة البنك بشكل فوري لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، وجود حدود ائتمانية تتوافق مع قدرة البنك على تحمل المخاطر الائتمانية، وخلق قرارات منح الائتمان من تعارض المصالح.

- يتعين على إدارة البنك محل الدراسة تحسين سياسات تحصيل القروض العقارية حيث تبين عدم معنويتها في تفسير الأداء الاستثماري للبنك، مع ضرورة خفض معدلات الديون المدومة للقروض الشخصية والعقارية.
- يتعين على إدارة البنك محل الدراسة وضع استراتيجية متوازنة للاحتفاظ بالنقدية تضمن الاستفادة من فرص الاستثمار الحالية والمستقبلية، وتحافظ في نفس الوقت على مستوى سيولة آمن لمواجهة مخاطر السيولة، حيث توصلت النتائج إلى أن احتفاظ البنك بمستوى ملائم من النقدية يزيد من قدرة السياسات المصرفية الجيدة على تفسير والتنبؤ بالأداء الاستثماري للبنك، بل يؤدي إلى تحويل عدم معنوية تأثير جودة سياسات منح الائتمان الشخصي وجودة سياسات تحصيل القروض العقارية على الأداء الاستثماري للبنك إلى تأثير معنوي.
- يتعين على إدارة البنك محل الدراسة الأخذ في الاعتبار التكامل بين السياسات المصرفية حيث يؤدي هذا التكامل على تحويل عدم معنوية تأثير جودة سياسات منح الائتمان الشخصي على الأداء الاستثماري للبنك في ظل الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية إلى تأثير معنوي. وكذلك تحويل عدم معنوية تأثير جودة سياسات تنفيذ الائتمان العقاري على الأداء الاستثماري للبنك في ظل الدور المعدل لمستوى الاحتفاظ بالنقدية إلى تأثير معنوي.
- يتعين على إدارة البنك محل الدراسة تعزيز الحوكمة المصرفية وتبنى سياسات مصرفية تتمتع بقدر مناسب من المرونة لضمان سرعة الاستجابة لكل من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتقييم المستمر لمخاطر السيولة، مع الاستفادة من مزايا استخدام النظم الرقمية لتحليل البيانات واتخاذ قرارات استثمارية قائمة على التوقعات الدقيقة للسوق، بالشكل الذي يضمن تنويع المحفظة الاستثمارية، وتحقيق عوائد مستقرة، بما ينعكس في النهاية على الأداء الاستثماري للبنك.

١٠. الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، توصي الدراسة الأكاديميين والباحثين بما يلي:

- دور النظم الرقمية في تحسين جودة السياسات المصرفية وأثرها على الأداء الاستثماري.
- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية للعلاقة بين جودة السياسات المصرفية والأداء الاستثماري
- أثر السياسات النقدية والمالية الكلية على قرارات البنوك بشأن الاحتفاظ بالنقدية: دراسة مقارنة بين الأسواق الناشئة والأسواق المتقدمة.
- أثر الأزمات الاقتصادية على العلاقة بين جودة السياسات المصرفية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية.
- أثر التغيرات الاقتصادية (مثل التضخم وأسعار الفائدة) على العلاقة بين جودة السياسات المصرفية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية.
- استخدام نماذج التنبؤ المالي في تقييم العلاقة بين جودة السياسات المصرفية والأداء الاستثماري.
- تحليل العلاقة بين الأزمات المصرفية العالمية ومستويات الاحتفاظ بالنقدية كأداة لتخفيف المخاطر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو العيون، محمود، (٢٠٢٤)، "الاقتصاد السياسي للبنوك المركزية في الاقتصاديات الناشئة"،
المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج ٣٢، ع ٢، يونيو ٢٠٢٤.

البنك المركزي المصري، (٢٠١٦)، "التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات
بازل III"، القاهرة: ٢٠ يوليو ٢٠١٦. الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري
(<https://www.cbe.org.eg>).

-----، (٢٠٢٥) الباب الرابع: الفصل الأول: ضوابط منح الائتمان، الموقع
الرسمي للبنك المركزي المصري (<https://www.cbe.org.eg>).

-----، قطاع البحوث الاقتصادية، (٢٠٢٣/٢٠٢٤)، المجلة الاقتصادية، مج
٦٤، ع ٣، الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري (<https://www.cbe.org.eg>).

الكراسنة، إبراهيم، (٢٠١٣) "الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك"، صندوق النقد العربي،
معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، رقم ٢٦.

الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي (<https://www.imf.org/ar/Home>).

الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (<https://www.capmas.gov.eg>).

بالانت، جولي، (٢٠١٥)، "التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS"، ترجمة: خالد العامري،
دار الفاروق، القاهرة.

شليبي، أحمد ياسر جعفر. (٢٠٢٤). أثر مستوى الاحتفاظ بالنقدية على كفاءة الاستثمار (دراسة

تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية). *مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم*

المعلومات، معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب، المنصورة، ع ٦، مج

.٤

عبد المطلب، مصطفى نادى، أبوطالب، أحمد محمد، وعبد الوونيس، إيمان محمد. (٢٠٢٣).

"دراسة أثر الروابط السياسية للمساهمين على الاحتفاظ بالنقدية وانعكاسها على ممارسات

إدارة الربحية"، *المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة جامعة القاهرة،
ع ١، مج ٣.

غالي، أشرف أحمد محمد، (٢٠٢٢)، " قياس أثر المستوى الاختياري للاحتفاظ بالنقدية على
مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية: نماذج مقترحة وأدلة
تطبيقية من القطاع المصرفي المصري"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم
المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٢، مج ٦.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Acharya, V. V., Eisert, T., Eufinger, C., & Hirsch, C. (2019). Whatever it takes: The real effects of unconventional monetary policy. *The Review of Financial Studies*, 32(9), 3366-3411.
- Ahrends, M., Drobetz, W., & Puhan, T. X. (2018). Cyclicalities of growth opportunities and the value of cash holdings. *Journal of Financial Stability*, 37, 74-96.
- Almeida, H., Campello, M., & Weisbach, M. S. (2004). The cash flow sensitivity of cash. *The journal of finance*, 59(4), 1777-1804.
- Altermatt, L., & Wang, Z. (2024). Oligopoly banking, risky investment, and monetary policy. *European Economic Review*, 164, 104704.
- Asteriou, D. & Hall. S. G., (2015). Applied econometrics, Palgrave Macmillan, 3 th edition.
- Banker, R., Chen, J. Y., & Klumpes, P. (2016). A trade-level DEA model to evaluate relative performance of investment fund managers. *European journal of operational research*, 255(3), 903-910.
- Bates, T. W., Kahle, K. M., & Stulz, R. M. (2009). Why do US firms hold so much more cash than they used to?. *The journal of finance*, 64(5), 1985-2021.
- Boda, M., & Zimkova, E. (2021). Overcoming the loan-to-deposit ratio by a financial intermediation measure—A perspective instrument of financial stability policy. *Journal of Policy Modeling*, 43(5), 1051-1069.
- Chang, Y., He, W., & Mi, L. (2024). Cross-border regulatory cooperation and cash holdings: evidence from US-listed foreign firms. *The British Accounting Review*, 56(6), 101449.

- Chen, W., Cao, Y., Dong, Y., & Ma, D. (2024). Environmental regulations and corporate cash holdings. *The British Accounting Review*, 101388.
- Cheng, M., Meng, Y., Jin, J., & Nainar, S. K. (2024). Leadership vacuum and corporate investment. *Journal of Financial Stability*, 74, 101302.
- Cheung, A. (2016). Corporate social responsibility and corporate cash holdings. *Journal of Corporate Finance*, 37(C), 412–430.
- Cheung, Y. L., Haw, I. M., Hu, B., Swink, M., & Zhang, W. (2020). Common institutional investors and supplier performance in supply chains. *Journal of Operations Management*, 66(6), 670-696.
- Dkhili, H. (2023). Does environmental, social and governance (ESG) affect market performance? The moderating role of competitive advantage. *Competitiveness Review: An International Business Journal*, 34(2), 327-352.
- Damle, H., & Sinha, R. K. (2024). Human capital quality and cash holdings. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 20(3), 100437.
- Demir, F. (2009). Financial liberalization, private investment and portfolio choice: Financialization of real sectors in emerging markets. *Journal of Development Economics*, 88(2), 314–324.
- Denis, D. J., & Sibilkov, V. (2010). Financial constraints, investment, and the value of cash holdings. *The Review of Financial Studies*, 23(1), 247-269.
- Dia, E., & VanHoose, D. (2019). Real resource utilization in banking, economies of scope, and the relationship between retail loans and deposits. *Economics Letters*, 177, 39-42.
- Dimitropoulos, P., Koronios, K., Thrassou, A., & Vrontis, D. (2020). Cash holdings, corporate performance and viability of Greek SMEs: Implications for stakeholder relationship management. *EuroMed Journal of Business*, 15(3), 333-348.
- Faulkender, M., & Wang, R. (2006). Corporate financial policy and the value of cash. *The journal of finance*, 61(4), 1957-1990.
- Fernandes, G., Mendes, L., & de Oliveira Leite, R. (2021). Cash holdings and profitability of banks in developed and emerging markets. *International review of economics & finance*, 71, 880-895.
- Foley, C. F., Hartzell, J. C., Titman, S., & Twite, G. (2007). Why do firms hold so much cash? A tax-based explanation. *Journal of Financial Economics*, 86(3), 579-607.

- Fujitani, R., Hattori, M., & Yasuda, Y. (2023). Domestic and international effects of economic policy uncertainty on corporate investment and strategic cash holdings: Evidence from Japan. *Journal of the Japanese and International Economies*, 69, 101272.
- Gounopoulos, D., & Zhang, Y. (2024). Temperature trend and corporate cash holdings. *Financial Management*, 53(3), 471-499.
- Ghosh, S., Gopalakrishnan, P., & Ranjan, A. (2022). Technology shocks, banking sector policy, and the trade-off between firms and households. *Economic Analysis and Policy*, 75, 664-688.
- Grubert, H. (1998). Taxes and the division of foreign operating income among royalties, interest, dividends and retained earnings. *Journal of Public economics*, 68(2), 269-290.
- Harford, J., Klasa, S., & Maxwell, W. F. (2014). Refinancing risk and cash holdings. *Journal of finance*, 69(3), 975-1012.
- Haushalter, D., Klasa, S., & Maxwell, W. F. (2007). The influence of product market dynamics on a firm's cash holdings and hedging behavior. *Journal of financial economics*, 84(3), 797-825.
- Herdhayinta, H., Lau, J., & Shen, C. H. H. (2023). Cash holdings of minority family businesses in Indonesia. *Emerging Markets Review*, 55, 100968.
- Hoekstra, A. Y. (2014). Water scarcity challenges to business. *Nature climate change*, 4(5), 318-320.
- Hoque, M. N., Bhuiyan, M. B. U., Nomura, T., & van Zijl, T. (2022). Determinants of cash holdings—evidence from New Zealand local councils. *Public Money & Management*, 42(8), 605-615.
- Huang, Y. S., Song, F. M., & Wang, Y. (2012). Monetary policy and corporate investment: Evidence from Chinese micro data. *China & World Economy*, 20(5), 1-20.
- Jensen, M. C. (1986). Agency costs of free cash flow, corporate finance, and takeovers. *The American economic review*, 76(2), 323-329.
- Jiang, J., & Wu, S. (2022). The effects of cash-holding motivation on cash management dynamics. *Research in international business and finance*, 59, 101542.
- Jiang, L., Chen, Y., & Zhang, L. (2024). Monetary policy surprises and corporate investment growth in China. *Economic Modelling*, 131, 106615.

- Jung, C., Foege, J. N., & Nüesch, S. (2020). Cash for contingencies: How the organizational task environment shapes the cash-performance relationship. *Long Range Planning*, 53(3), 101885.
- Kandrac, J., & Schlusche, B. (2021). Quantitative easing and bank risk taking: evidence from lending. *Journal of Money, Credit and Banking*, 53(4), 635-676.
- Khatib, S. F., Abdullah, D. F., Hendrawaty, E., & Elamer, A. A. (2022). A bibliometric analysis of cash holdings literature: current status, development, and agenda for future research. *Management Review Quarterly*, 72(3), 707-744.
- Kiracı, K., & Vasigh, B. (2024). A novel approach to determinants of corporate cash holdings: Evidence from the airline industry. *Journal of Air Transport Management*, 120, 102666.
- Kuang, C., Yang, J., & Zhu, W. (2024). Reserve holding and bank lending. *Journal of Empirical Finance*, 77, 101478.
- Le, V. P. M., Matthews, K., Meenagh, D., Minford, P., & Xiao, Z. (2021). Shadow banks, banking policies and China's macroeconomic fluctuations. *Journal of International Money and Finance*, 116, 102415.
- Lee, C. C., Wang, C. W., Thinh, B. T., & Purnama, M. Y. I. (2023). Cash holdings and cash flows: Do oil price uncertainty and geopolitical risk matter?. *Economic Analysis and Policy*, 79, 134-152.
- Li, E., Mao, M. Q., Zhang, H. F., & Zheng, H. (2023). Banks' investments in fintech ventures. *Journal of Banking & Finance*, 149, 106754.
- Ma, A., Shu, T. M., Chen, J., & Chau, M. F. (2024). Does the investment performance measure matter? A perspective from regulatory focus theory. *Journal of Behavioral and Experimental Finance*, 41, 100898.
- Maggio, M., Kermani, A., & Palmer, C. J. (2020). How quantitative easing works: Evidence on the refinancing channel. *The Review of Economic Studies*, 87(3), 1498-1528.
- Mertzanis, C., Hamill, P. A., Pavlopoulos, A., & Houcine, A. (2024). Sustainable investment conditions and corporate cash holdings in the MENA region: Market preparedness and Shari'ah-compliant funds. *International Review of Economics & Finance*, 93, 1043-1063.
- Mohan, R. (2003). Transforming Indian banking: in search of a better tomorrow. *Reserve Bank of India Bulletin*, 1.

- Morck, R., Yavuz, M. D., & Yeung, B. (2013). *State-controlled banks and the effectiveness of monetary policy*. Cambridge: National Bureau of Economic Research.
- Naiki, E., & Ogane, Y. (2024). Main bank impairment and corporate cash holdings during the global financial crisis. *Journal of Corporate Finance*, 86, 102565.
- Nguyen, B. K. Q., To, B. C. N., & Nguyen, N. T. H. (2022). Unexpected money growth, nonfinancial firms as large shareholders and investment-cash flow relationship: Evidence from Vietnam. *Journal of Economics and Business*, 119, 106054.
- Opler, T., Pinkowitz, L., Stulz, R., & Williamson, R. (1999). The determinants and implications of corporate cash holdings. *Journal of Financial Economics*, 52(1), 3-46.
- OPSVP, (2017). Bank Policy, Development Policy Financing -Bank Access to Information Policy Designation.
- Ramirez, A., & Altay, N. (2011). Risk and the multinational corporation revisited: The case of natural disasters and corporate cash holdings. *Available at SSRN 1772969*.
- Sasaki, T., & Suzuki, K. (2019). Bank health and cash holdings: Evidence from a bank-centered financial market. *Pacific-basin finance journal*, 57, 101195.
- Singh, A., & Hess, T. (2017). How chief digital officers promote the digital transformation of their companies. *MIS Quarterly Executive*, 16(1), 1-17.
- So, J. Y. C., & Zhang, J. F. (2022). The effect of cultural heterogeneity on cash holdings of multinational businesses. *Research in International Business and Finance*, 61, 101660.
- Thakor, A., & Edison, G. Y. (2024). Funding liquidity creation by banks. *Journal of Financial Stability*, 73, 101295.
- Trinh, V. Q., Elnahass, M., & Cao, N. D. (2021). The value relevance of bank cash Holdings: The moderating effect of board busyness. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 73, 101359.
- Ullah, F., Owusu, A., & Elamer, A. A. (2024). New blood brings change: Exploring the link between rookie independent directors and corporate cash holdings. *Long Range Planning*, 57(4), 102451.

- Wang, L., Wu, Y., Huang, Z., & Wang, Y. (2024). Big data application and corporate investment decisions: Evidence from A-share listed companies in China. *International Review of Financial Analysis*, 94, 103331.
- Wu, Y., & Chang, Q. (2024). Large state-owned shareholders and cash holding: Evidence from family firms. *Pacific-Basin Finance Journal*, 85, 102374.
- Xiong, M., & Kong, D. (2024). Bilateral conflicts and corporate investment. *International Review of Financial Analysis*, 95, 103407.
- Xu, S., Guo, L., (2023). Financialization and Corporate Performance in China: Promotion or Inhibition? *Abacus* 59 (3), 776–817.
- Xue, S., Cao, T., Yu, Q., & Liu, Y. (2024). Clan culture and corporate cash holdings: Are private companies supported by informal institutions? *Pacific-Basin Finance Journal*, 86, 102452.
- Yang, X., Han, L., Li, W., Yin, X., & Tian, L. (2017). Monetary policy, cash holding and corporate investment: Evidence from China. *China Economic Review*, 46, 110-122.
- Ye, Y., Kong, D., Li, R., Li, X., & Tao, Y. (2024). Online judicial auction, loan availability, and corporate investment in China. *The British Accounting Review*, 56(6), 101487.
- Yin, D., Si, D. K., & Wang, Y. (2024). How does corporate investment respond to trade policy uncertainty in China? The role of political connections. *Economic Analysis and Policy*, 82, 1429-1445.
- Zhang, C., Farooq, U., Jamali, D., & Alam, M. M. (2024). The role of ESG performance in the nexus between economic policy uncertainty and corporate investment. *Research in International Business and Finance*, 70, 102358.